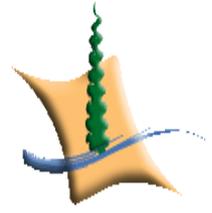




Royaume du Maroc
Haut-Commissariat aux
Eaux et Forêts et à la Lutte
Contre la Désertification



المملكة المغربية
المنذوبية السامية للمياه
والغابات ومحاربة التصحر

مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2016

للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر



أكتوبر 2016

الفهرس

- 3 **الجزء الأولي: تقديم المندوبية السامية للمياه والغابات محاربة التصحر**
- 3 تقديم موجز لاستراتيجية المندوبية السامية للمياه والغابات محاربة التصحر
- 4 تقديم الاعتمادات المتوقعة للمندوبية السامية للمياه والغابات محاربة التصحر
- 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2016 حسب البرامج
- 6 التوزيع الجهوي لاعتمادات برامج المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر
- 7 برمجة ميزانية لثلاث سنوات 2016-2018
- 9 **الجزء الثاني : تقديم برامج المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر**
- 9 برنامج الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه
- 19 برنامج تهيئة وتنمية الغابات
- 28 برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة
- 38 برنامج المساندة والمصالح المتعددة الوظائف
- 43 **الملاحق: البطائق التفصيلية للمؤشرات**
-

الجزء الأول:

تقديم المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

1. تقديم موجز لاستراتيجية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:

يعتبر المغرب من بين البلدان المتوسطة المتوفرة على نظم طبيعية جد متنوعة ومتميزة بنذرة أصنافها على صعيد حوض البحر الأبيض المتوسط. وباعتباره بلدا خاضعا لمناخ متوسطي غير قار، فهو يعاني من تسارع وثيرة التصحر والتي من أهم مظاهرها تدهور الغطاء الغابوي تحت ضغط الحاجيات المتصاعدة للسكان القروية من مختلف المنتوجات الغابوية وارتباط نمط عيشها باستغلال المجال الغابوي. وتبلغ مساحة التشكيلات الغابوية حوالي 9 مليون هكتار (5.8 مليون هكتار من الغابات)، وتتجلى أهم التحديات التي تواجه هذه التشكيلات:

- إعادة بناء توازنات ايكولوجية جديدة ومناهج للتدبير تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بحاجيات الساكنة؛
- الحفاظ على الموارد المائية من خلال احتواء تدهور التربة بعالية الأحواض المائية وحماية المؤهلات الطبيعية والمنشآت الهيدروفلاحية؛
- الحد من وثيرة التصحر وتدهور التنوع البيولوجي عبر تدخلات مندمجة ومتكاملة؛
- التنمية المندمجة للمجال الغابوي والمناطق المجاورة له عبر إيجاد موارد دخل بديلة، من شأنها تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، والعمل على تنميتها المستدامة من أجل تكريس تعدد وظائف الفضاءات الغابوية واعتبارا لحتمية المحافظة عليها، يجدر التذكير بأن الأهداف الاستراتيجية للمندوبية السامية تتمحور حول:

● تحديد وتحفيز مجموع الملك الغابوي في أفق سنة 2025؛

- تدارك تراجع الغطاء الغابوي عن طريق التشجير وتجديد الغابات وتحسين المراعي الغابوية على مساحة 400.000 هكتار؛

- الحد من انجراف التربة بفعل التعرية المائية على مساحة 1,5 مليون هكتار؛
- مساهمة الفضاءات الغابوية في تحسين ظروف عيش الساكنة المجاورة؛
- تهمين وحماية التنوع البيولوجي الذي تزخر به المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية البالغ عددها 154 موقعا والممتدة على حوالي 2,5 مليون هكتار؛
- تكتيف مساهمة المنتجات الغابوية المحلية في تغطية حاجيات قطاعي الصناعة والصناعة التقليدية مع تحسين مستوى تنافسية مختلف السلاسل الإنتاجية.

وقد أسفر هذا المنظر الاستراتيجي، والمبني على مجموعة من الدراسات والمخططات التي تهم تهيئة الاحواض المائية والتشجير ومكافحة التصحر والمناطق المحمية، على بلورة الأهداف المنشودة من خلال إعداد تخطيط عشري وبنهج مقارنة مجالية وسياسة تشاركية، منبثقة عن استشارة محلية موسعة. كما تتم بلورة أولويات هذا المخطط في شكل برامج على مدى ثلاث سنوات، يعهد بإنجازها إلى المصالح الجهوية في إطار تعاقدى سنوي، مبني على مفهوم جديد للتدبير يرتكز أساسا على ثقافات المشروع والمسؤولية والتشارك والمحاسبة.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر برسم سنة 2016:

مشروع قانون المالية لسنة 2016 / قانون المالية لسنة 2015	قانون المالية 2015	مجموع قانون المالية لسنة 2016	مشروع قانون المالية لسنة 2016			النفقات
			مصلحة تقييم المنتوجات الغابوية	الصندوق الوطني الغابوي وصندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	الميزانية العامة	
1.00%	463.28	464.26			464.26	الموظفون
1.04%	90.97	94.2	18	-	76.2	المعدات والنفقات المختلفة
1.03%	1060.82	1098	-	941	157	الاستثمار
1.02%	1615.07	1656.46	18	941	697.46	المجموع

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر برسم سنة 2016 حسب البرامج

المجموع	مصلحة تقييم المنتوجات الغابوية 2016	الصندوق الوطني الغابوي وصندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية 2016	% مشروع قانون المالية لسنة 2016 / قانون المالية لسنة 2015	قانون المالية لسنة 2015	مجموع الميزانية العامة برسم سنة 2016	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2016)			برامج المندوبية السامية
						فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الموظفين	
190	-	190	%1.00	188.04	-	-	-	-	برنامج الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه
568	18	455	%1.04	544.31	95	95	-	-	برنامج تهيئة وتنمية الغابات
271	-	230	%1.03	261.37	41	41	-	-	برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة
627.46	-	66	%1.00	621.35	561.46	21	76.2	464.26	برنامج المساندة والمصالح المتعددة الوظائف
1656.46	18	941	%1.02	1615.07	697.46	157	76.2	464.26	المجموع

4. توزيع جهوي للاعتمادات المتوقعة لبرامج المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

المجموع	الصندوق الوطني الغابوي وصندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	مصلحة تقييم المنتجات الغابوية	الميزانية العامة			*الجهات
			فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الموظفين	
56.10	49.13	-	6.92	-	-	جهة الوسط
53.56	47.72	-	5.84	-	-	جهة فاس بولمان
108.87	88	-	20.96	-	-	جهة الأطلس الكبير
104.32	94	-	10.32	-	-	جهة الأطلس المتوسط
134.95	121.14	-	13.80	-	-	جهة الشمال الشرقي
56.60	47.16	-	9.44	-	-	جهة الشمال الغربي
100.89	86.08	-	14.80	-	-	جهة الشرق
47.51	40.21	-	7.30	-	-	جهة الرباط سلا زمور زعيير
77.24	70.90	-	6.34	-	-	جهة الريف
104.4	87.15	-	17.25	-	-	جهة الجنوب
98.95	83.45	-	15.5	-	-	جهة الجنوب الغربي
53.97	48.20	-	5.77	-	-	جهة تادلة أزيلال
**997.38	863.14	-	134.24	-	-	المجموع

*الجهات هي الوحدات اللامركزية للمندوبية السامية للمياه والغابات وعددها 12 مديرية جهوية
**هذا المجموع لا يتضمن اعتمادات المساندة والخدمات المتعددة الوظائف.

5. برمجة ميزانية لثلاث سنوات 2016-2018

الإسقاطات الأولية لسنة 2018	الإسقاطات الأولية لسنة 2017	مشروع قانون المالية لسنة 2016	قانون المالية لسنة 2015	
562.26	562.26	558.46	554.25	نفقات التسيير
464.26	464.26	464.26	463.28	نفقات الموظفين
98	98	94.2	90.97	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
80	80	76.2	72.97	الميزانية العامة
18	18	18	18	مصلحة تقييم المنتوجات الغابوية
-	-	-	-	الصندوق الوطني الغابوي وصندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية
1191	1191	1098	1060.82	نفقات الاستثمار
250	250	157	156.03	الميزانية العامة
-	-	-	-	مصلحة تقييم المنتوجات الغابوية
941	941	941	904.79	الصندوق الوطني الغابوي وصندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية
1753.26	1753.26	1656.46	1615.07	المجموع

ملخص الاعتمادات للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر حسب البرامج:

الإسقاطات الأولية لسنة 2018	الإسقاطات الأولية لسنة 2017	مشروع قانون المالية لسنة 2016	قانون المالية لسنة 2015	
210	210	190	188.04	برنامج الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه
20	20	-	-	الميزانية العامة
				مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
190	190	190	188.04	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
598	598	568	544.31	برنامج تهيئة وتنمية الغابات
125	125	95	90.8	الميزانية العامة
18	18	18	18	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
455	455	455	435.4	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
310	310	271	261.37	برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة
80	80	41	46.09	الميزانية العامة
-	-	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
230	230	230	215.28	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
635.26	635.26	627.46	621.35	برنامج المساندة والمصالح المتعددة الوظائف
569.26	569.26	561.46	555.35	الميزانية العامة
				مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
66	66	66	66	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
1753.26	1753.26	1656.46	1615.07	المجموع

الجزء الثاني:

تقديم برامج المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

برنامج الحفاظ على الملك الغابوي و تأمينه

1. استراتيجية البرنامج:

أ. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

إن حماية وتدير الملك الغابوي، باعتباره ثروة وطنية، يهدفان إلى: (أ) إتمام تحديد وتحفيظ وعائه العقاري (ب) تكثيف عمليات ضبط ومعالجة الجرح الغابوية (ج) تكثيف عمليات تجهيز المجالات الغابوية و (د) تحيين وإتمام الترسانة القانونية التي جعلت الملك الغابوي غير قابل للتفويت. وفي اطار هذه الاستراتيجية، تعد تصفية الوضعية العقارية للملك الغابوي للدولة من بين أولويات وانشغالات المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، اذ تبين من خلال التشخيص والتحليل الدقيقين للوضعية الحالية، أن الملك الغابوي يتعرض لعدة أطماع وضغوطات مرتبطة باستعمالات مختلفة، وأن عمليات تحديد الملك الغابوي تعترضها بعض الاكراهات منها: النظام العقاري بكل تعقيداته في المنطقة الشمالية، وتعرضات الجماعات السلالية والسكان على عمليات التحديد، ومحاولات تمليك أراضي الملك الغابوي عن طريق التعشيب ومحو معالم القرينة القانونية المتعلقة بملكية المجالات الغابوية للدولة. كما اتضح كذلك أن وتيرة ومستوى انجاز البرامج المتعلقة بالمحافظة على المجالات الغابوية وتنميتها، ولاسيما التي تهم التشجير وتخليف النظم الغابوية تظل رهينة بتأمين الوعاء العقاري للملك الغابوي.

من أجل ذلك جعلت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر تأمين الملك الغابوي أحد أولوياتها الأساسية ضمن البرامج الغابوية، حيث يُمكن بالخصوص من توضيح الوضعية العقارية للأراضي، كما يهدف إلى تحسين العلاقات مع الساكنة المجاورة للغابات وحماية حقوق الملكية، وتهيئ الظروف الملائمة لتأمين الاستثمار داخل الأراضي الخاصة وأملاك الدولة على حد سواء، فضلا على انعكاساته الإيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية التي تروم، في أفق 2025، استكمال التحفيظ العقاري لما يناهز 6.5 ملايين هكتار، فقد اعتمدت المندوبية السامية على مقارنة تركز على: (أ) تصفية النزاعات العقارية عن طريق التراضي مع الخواص ومع باقي الإدارات في إطار يضمن التوافق بين الحقوق المشروعة للسكان المعنية ومصالح الملك الغابوي والخواص (ب) تسريع وثيرة إنجاز الدراسات التقنية الطبوغرافية وعمليات التحقق من الحدود، وذلك من خلال تفعيل اتفاقية شراكة مع مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (ج) تعزيز التعاون مع السلطات المحلية والإقليمية.

كما تسهر المندوبية السامية على تدعيم التجهيزات والبنيات التحتية وذلك بهدف تحسين مراقبة الثروة الوطنية الغابوية والوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها، وتأمين الفضاءات والموارد الغابوية، إضافة إلى الاستجابة إلى تطلعات الساكنة القروية من خلال فك العزلة عن التجمعات السكنية والتشكيلات الغابوية.

ب. مسؤول البرنامج

مديرية الملك الغابوي والشؤون القانونية والمنازعات

ج. المتدخلين في القيادة

- قسم الملك الغابوي

- قسم الشؤون القانونية والمنازعات

2. أهداف ومؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج:

الهدف.1: حماية المجالات الغابوية من خلال التحفيظ العقاري للأماكن الغابوية

المؤشر.1.1 نسبة المساحة المحددة نهائيا

المؤشر.2.1 نسبة المساحة المصادق عليها

المؤشر.3.1 نسبة المساحة المحفوظة

الهدف.2: تقليص تدهور المجالات الغابوية

المؤشر.1.2 نسبة مباشرة مسطرة تنفيذ الأحكام القضائية

المؤشر.2.2 نسبة فك العزلة على الغابات

الهدف 1: حماية المجالات الغابوية من خلال التحفيظ العقاري الاملاك الغابوية

المؤشر 1.1 نسبة المساحة المحددة نهائيا:

المساحة المبرمجة سنويا في إطار عملية التحديد النهائي تقدر ب 350.000 هكتار

الوحدة	الإنتاج 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	التوقع 2018	القيمة المستهدفة
النسبة المئوية (%)	18	100	100	100	100	
المساحة بالهكتار	62.000	350.000	350.000	350.000	350.000	1.2 مليون هكتار سنة 2018

توضيحات منهجية:

يتم تقييم المؤشر باحتساب مساحة الاملاك الغابوية التي تم تحديدها خلال السنة بالمقارنة مع المساحة المبرمجة والمقدرة في 350.000 هكتار سنويا.

مصادر المعطيات:

قسم الملك الغابوي

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

لا يتم احتساب، في قياس المؤشر، مساحة الاملاك الغابوية المحددة خلال السنة والتي لم يتم اعداد ملفات التحديد المتعلقة بها.

تعليق:

عمليات التحديد النهائي تتم من خلال مسار تقني وتنظيمي مضبوط وتحت اشراف لجنة ادارية قانونية تختص بوضع الحدود والبت في التعرضات المقدمة من طرف الساكنة. وتمكن هذه العمليات من ارساء حدود قارة ونهائية بين الاملاك الغابوية والاملاك الخاصة ومن تكريس حقوق الانتفاع المعترف بها قانونا للساكنة المجاورة.

إلا أن إنجاز هاته العمليات يتطلب تدخل مجموعة من الشركاء والفاعلين ويصطدم بتعرضات الساكنة المحلية خاصة في مناطق الشمال والجنوب الغربي، مما يتسبب في عرقلتها لمدة طويلة.

المؤشر. 2.1 نسبة المساحة المصادق عليها:

المساحة المبرمجة سنويا في إطار عملية التصديق تقدر ب 300.000 هكتار

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	التوقع 2018	القيمة المستهدفة
النسبة المئوية (%)	145	100	100	100	100	
المساحة بالهكتار	722.948	300.000	300.000	300.000	300.000	1.2 مليون سنة 2018

توضيحات منهجية:

يتم تقييم المؤشر باحتساب مساحة الاملاك الغابوية التي تمت إحالة مشاريع مراسيم المصادقة على عمليات تحديدها على الامانة العامة للحكومة خلال السنة بالمقارنة مع المساحة المبرمجة والمقدرة في 300.000 هكتار سنويا.

مصادر المعطيات:

قسم الملك الغابوي

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لا يتم احتساب، في قياس المؤشر، المساحات الغابوية المحددة التي لم يتم اصدار في شأنها الشهادة اللازمة لإعداد مراسيم المصادقة من طرف السادة المحافظين.

تعليق:

تم المصادقة على عملية التحديد النهائي بمقتضى مراسيم موقعة من طرف السيد رئيس الحكومة مع نشرها في الجريدة الرسمية. مباشرة هذه العملية تبقى رهينة بإتمام عمليات التحديد النهائي للأملاك الغابوية وايداع الملفات المتعلقة بها لدى السلطات الادارية المختصة وكذا بتسليم السادة المحافظين على الاملاك العقارية والرهون، بعد انصرام الآجال القانونية للإيداع، شواهد توضح الوضعية العقارية للأملاك الغابوية المعنية من حيث تواجد قطع أرضية موضوع عمليات تحفيظ.

من حيث القوة القانونية، توازي مراسيم المصادقة الرسوم العقارية، وتمكن من تحديد الوضعية المادية والقانونية للأماكن الغابوية المحددة بصفة ثابتة ولا رجعة فيها. إضافة الى ذلك فإنها تمكن من مباشرة عملية تحفيظ الملك الغابوي في إطار مسطرة خاصة.

المؤشر. 3.1 نسبة المساحة المحفوظة

المساحة المبرمجة سنويا: 500.000 هكتار

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	التوقع 2018	القيمة المستهدفة
النسبة المئوية (%)	111	100	100	100		
المساحة (هكتار)	557.025	500.000	500.000	500.000	-	1.5 مليون سنة 2017

توضيحات منهجية:

يتم تقييم المؤشر باحتساب مساحة الاملاك الغابوية التي تم تحفيظها خلال السنة بالمقارنة مع المساحة المبرمجة والمقدرة في 500.000 هكتار سنويا.

مصادر المعطيات:

قسم الملك الغابوي

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

لا يتم احتساب، في قياس المؤشر، مساحة الاملاك الغابوية التي لم يتم بعد تأسيس رسوم عقارية لها بالرغم من إعداد والمصادقة على ملفاتها التقنية والقيام بعمليات مراجعة تحديدها من طرف مصالح المسح العقاري واحالة الملفات المتعلقة بها على مصالح المحافظة العقارية.

تعليق:

من اجل بلوغ الاهداف المرتبطة بهذا المؤشر يتطلب ما يلي:
- الرفع من وتيرة انجاز عمليات تحديد الاملاك الغابوية في مختلف مراحلها

- الرفع من وتيرة إنجاز الدراسات التقنية الهادفة الى اعداد التصاميم الطبوغرافية للأماكن الغابوية، مما يتطلب انخراطا فعليا لمكاتب الدراسات الطبوغرافية وتحسينا في قدراتها وتكيفها للعمل داخل المجالات الغابوية
- المساهمة الفعالة للمصالح الخارجية التابعة للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية من أجل تسريع وتيرة إنجاز عمليات مراقبة الدراسات التقنية الطبوغرافية والتحقق من مطابقة حدود الاملاك الغابوية في إطار مسطرة التحفيظ العقاري وكذا البت في ملفات التحفيظ العقاري.

الهدف.2 : تقليص تدهور المجالات الغابوية

المؤشر.1.2 نسبة مباشرة مسطرة تنفيذ الاحكام القضائية:

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	التوقع 2018	القيمة المستهدفة 2024
النسبة المئوية (%)	60%	80%	90%	90%	90%	90%

توضيحات منهجية:

يتم قياس المؤشر من خلال احتساب عدد الاحكام القضائية النهائية الصادرة في شأن المحاضر الغابوية المحررة التي تمت مباشرة مسطرة تنفيذها خلال السنة مقارنة مع العدد الاجمالي.

مصادر المعطيات:

قسم الشؤون القانونية والمنازعات

حدود ونقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر لا يتوفر على نقاط ضعف معلومة.

تعليق:

يرمي قياس هذا المؤشر الى اعطاء العناية اللازمة للشق المتعلق بالشرطة الغابوية وتحقيق الغايات المرجوة منها والمتمثلة في ردع الاشخاص المخالفين، من أجل تقليص الضغط على الموارد الغابوية وضمان استغلالها بشكل منظم وعقلاني، وبالتالي تحقيق مساهمة حقيقية للمجالات الغابوية في التنمية المحلية دون تهديد التوازنات الايكولوجية الهشة.

موازاة مع المقاربة الزجرية، تعمل هذه المندوبية السامية على سلك مداخل ومقاربات اخرى تم اشراك الساكنة المحلية في الحفاظ على الثروة الوطنية الغابوية والمساهمة في تنميتها.

المؤشر.2.2 : نسبة فك العزلة على الغابات

يتعلق هذا المؤشر بطول المسالك الغابوية التي يتم إنجازها.

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	التوقع 2018	القيمة المستهدفة 2024
النسبة المئوية (%)	100	100	100	100	100	
المسافة (كم)	264	400	400	400	400	4.000

توضيحات منهجية:

يتم قياس المؤشر من خلال احتساب طول المسالك الغابوية التي يتم فتحها داخل الملك الغابوي في إطار برنامج عمل هذه المندوبية السامية أو في إطار اتفاقيات شراكة مع مختلف الفاعلين خلال السنة بالمقارنة مع البرنامج السنوي المحدد.

مصادر المعطيات:

قسم الملك الغابوي.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

هذا المؤشر لا يتوفر على نقاط ضعف معلومة.

تعليق:

تحقيق الأهداف المرجوة رهين بالعمليات التالية:

- تقديم مبادرات جديدة لتطوير الشراكات مع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية القروية (وزارة التجهيز، الجماعات المحلية، وزارة الفلاحة والمنظمات غير الحكومية).
- تأهيل المقاولات المسؤولة عن تنفيذ أشغال فتح وإصلاح المسالك الغابوية.

3. تقديم مشاريع برنامج الحفاظ على الملك الغابوي و تأمينه

1- مشروع تأمين الملك الغابوي

- يتوخى المشروع استكمال عمليات تحديد وتحفيظ الاملاك الغابوية من خلال القيام بمجموعة من المساطر القانونية والعمليات التقنية. ولتحقيق هذا الهدف، تتم برمجة خلال كل سنة مجموعة من التدخلات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
- انجاز عمليات التحديد المؤقت للأملاك الغابوية واعداد ملفات مشاريع المراسيم التي تأذن بمباشرة عمليات التحديد النهائي لهاته الاملاك، من اجل التوقيع عليها من طرف السيد رئيس الحكومة ونشرها في الجريدة الرسمية.
 - انجاز عمليات التحديد النهائي للأملاك الغابوية التي توجد في طور التحديد واعداد الملفات المتعلقة بها والتوقيع عليها من طرف اللجنة الادارية للتحديد.
 - القيام بعمليات قياس احداثيات حدود الاملاك الغابوية ورسم حدودها على خرائط المسح العقاري.
 - اعداد الملفات المتعلقة بمشاريع مراسيم المصادقة على عمليات التحديد النهائي للأملاك الغابوية من أجل التوقيع عليها من طرف السيد رئيس الحكومة ونشرها في الجريدة الرسمية.
 - إعداد ملفات المسح العقاري للأملاك الغابوية من طرف المهندسين المساحين الطبوغرافيين والمصادقة عليها من طرف مصالح المسح العقاري.
 - التحفيظ العقاري للأملاك الغابوية من خلال القيام بعمليات مراجعة الحدود من طرف مصالح المسح العقاري والبت في الملفات العقارية من طرف مصالح المحافظة العقارية.

2- مشروع تعزيز البنيات التحتية والتجهيزات بالملك الغابوي

- يروم المشروع الى تعزيز وتأهيل شبكة وحدات التسيير الغابوية والتي تشتمل اساسا على المنازل الغابوية المتواجدة على مستوى مختلف المجالات الغابوية، والبنيات الادارية كما المنازل الادارية. كما

يهدف هذا المشروع الى تقوية شبكة المسالك الغابوية من خلال خلق وترميم وصيانة المسالك الغابوية، مما يساهم في فك العزلة عن الساكنة القروية، وفي تسهيل الولوج للنظم الغابوية وكذا الرفع من قيمة المنتوجات الغابوية.

ويتم تحقيق أهداف المشروع من خلال انجاز مجموعة من العمليات من بينها:

1. بناء وحدات ادارية جديدة من منازل غابوية وبنيات ومنازل إدارية.
2. ترميم وصيانة الوحدات الادارية.
3. فتح وترميم وصيانة المسالك الغابوية.
4. انجاز الدراسات الهندسية والتقنية اللازمة للقيام بعمليات البناء أو فتح المسالك.
5. تجهيز الوحدات الادارية بالمعدات الضرورية لمدها بالكهرباء وبماء الشرب، وربطها بالشبكات العمومية في حال وجودها.

3- مشروع حراسة ومراقبة الاملاك الغابوية

يهدف المشروع الى حماية الاملاك والنظم الغابوية والمحافظة عليها من كل اشكال الاستنزاف التي يمكن ان تطالها وضمن استغلال عقلائي وتأمين أمثل لمنتوجاتها وانجاح عمليات تأهيل المجالات الغابوية طبقا للقوانين والضوابط المعمول بها، مع نهج مقاربات تسعى لإشراك فعلي للساكنة القروية في تدبير المجالات الغابوية والاستفادة من خيراتها.

ولتحقيق هاته الاهداف، تتم برجة سنويا مجموعة من التدخلات من بينها:

- تعزيز حراسة مجموعة من المجالات الغابوية الحساسة، من خلال ابرام عقود مع شركات حراسة متخصصة، أو مع تعاونيات وجمعيات محلية.
- تكثيف عمليات ضبط ومعالجة الجرح الغابوية.
- احالة ملفات النزاعات موضوع محاضر الجرح المحررة على المحاكم المختصة وتبعتها
- مباشرة مسطرة تنفيذ الاحكام الصادرة، بعدما تصبح هاته الاحكام نهائية.

ملخص الاعتمادات المتوقعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر حسب مشاريع برنامج الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه:

المجموع	الصندوق الوطني الغابوي	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	مشاريع البرنامج
25 مليون درهم	25 مليون درهم	-	-	1. تأمين الملك الغابوي
150 مليون درهم	150 مليون درهم	-	-	2. تعزيز البنيات التحتية والتجهيزات بالملك الغابوي
15 مليون درهم	15 مليون درهم	-	-	3. حراسة ومراقبة الاملاك الغابوية
190 مليون درهم	190 مليون درهم	-	-	المجموع

برنامج تهيئة و تنمية الغابات

1. استراتيجية البرنامج:

أ. ملخص إستراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تهدف استراتيجية البرنامج إلى: (أ) ضمان تجديد النظم الإيكولوجية للغابات، (ب) التنمية المستدامة للموارد الغابوية عبر تعميم مخططات التهيئة و التدبير (ج) تعزيز الشراكة مع السكان ذوي الحقوق عبر تنظيمهم في إطار تعاونيات غابوية أو جمعيات رعوية.

وتشمل مختلف هذه الأنشطة عمليات التشجير والتخليف وتحسين المراعي وجمع البذور وإنتاج الشتلات الغابوية وأشغال الحراثة والاستفادة من منحة المقاصة عن المناطق الممنوعة من الرعي واستغلال وتثمين المنتجات الغابوية، بالإضافة إلى الأنشطة المدرة للدخل (الأنشطة المصاحبة....).

وتهدف البرامج المتعلقة بإعادة التشجير بالأساس إلى تأهيل النظم الغابوية الطبيعية. وتساهم هاته الأخيرة بشكل مباشر في محاربة التعرية المائية والريحية وإنتاج الأخشاب في المناطق المناسبة، وإنتاج الكالأ في الجهات التي تعرف ضغطا رعويا وتحسين ظروف عيش الساكنة .

وتُحدّد المناطق المعنية بهذه التدخلات انطلاقا من معطيات الدراسات الاستراتيجية المتوفرة لدى المندوبية السامية، كالمخطط المديرى للتشجير والمخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية والمخطط الوطني لمحاربة التصحر، وبتناسق مع توجهات مخططات تهيئة الغابات.

ولبرمجة أمثل للتدخلات التي يتعين القيام بها في الزمان والمكان، فإن الدراسات المتعلقة بتهيئة الغابات والتدبير المستدام والفعال للنظم الغابوية، ستتواصل خلال الفترة الممتدة الى حدود 2024 على مساحة تقدر بـ 4,8 ملايين هكتار، مما سيرفع نسبة الغابات المتوفرة على دراسات للتهيئة إلى 90% عوض 65% حاليا.

كما أن انتقاء الأنواع المعتمدة في عمليات إعادة التشجير سوف يركز على الأصناف المستوطنة الأصلية كالأرز والبلوط الفليني والأركان والعرعار المغربي والسرو الأطلسي والخروب، وذلك بالنظر

لقدرتها على التحمل والتكيف مع العوامل الطبيعية لبلادنا والتغيرات المناخية. ومن أجل إنجاز هاته العمليات، فقد اتخذت عدة تدابير على مستوى المسارات التقنية المتبعة وكذا الإجراءات الخاصة بالتنفيذ.

ارتفعت الوتيرة السنوية للتشجير إلى 44.000 هكتار عوض 25.000 هكتار قبل 2005. كما بلغت المساحة الاجمالية المشجرة 1,39 مليون هكتار بقي منها كحصىلة صافية 685.339 هكتار بعد احتساب المساحات التي شملتها الحرائق والاستغلال الغابوي المنصوص عليه في برامج التهيئة .

أما البرنامج المعتمد في أفق 2024 فيهدف إلى التشجير وتخليف الغابات الطبيعية وتحسين المراعي الغابوية على مساحة تناهز 600.000 هكتار. وسيطلب إنجاز هذا البرنامج إنتاج ما يعادل 43 مليون شتلة غابوية وتحديث 4 مشاتل قائمة سنويا، وكذا إحداث محطتين جديدتين للبذور. كما يتضمن هذا البرنامج خلق أحزمة خضراء على مساحة 2.400 هكتار وإعداد وتهيئة حوالي 100 غابة حضرية ومحيطة بالحوضر .

هذا بالإضافة إلى التدخلات الحرجية التي تنفذ وفق توجهات مخططات تهيئة الغابات الطبيعية، فإن 300 ألف هكتار من الغابات ستعرف تدخلات حرجية خلال البرنامج العشري 2024/2015.

ب. مسؤول البرنامج

مديرية التنمية الغابوية

ج. المتدخلون في القيادة

- قسم التشجير
- قسم التهيئة الغابوية
- قسم الاقتصاد الغابوي

2- أهداف و مؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج:

الهدف 1. : اعادة تأهيل النظم الغابوية

المؤشر 1.1: نسبة إنجاز المساحات المشجرة

المؤشر 2.1 : نسبة نجاح المساحات المشجرة

الهدف 2. : التنمية المستدامة للمجالات الغابوية عبر تعميم مخططات التهيئة

المؤشر 1.2 : نسبة إنجاز مخططات تهيئة الغابات

الهدف 1. : اعادة تأهيل النظم الغابوية

المؤشر 1.1 : نسبة إنجاز المساحات المشجرة

يتعلق هذا المؤشر بنسبة إنجاز المساحات المشجرة التي تتم برمجتها

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	التوقع 2018	القيمة المستهدفة 2024
المساحة المشجرة (هكتار)	34.000	47.000	50.000	60.000	60.000	600.000
نسبة الانجاز (%)	82	100	100	100	100	

توضيحات منهجية:

تعتمد طريقة تحديد هذا المؤشر على التتبع عن كثب لعملية إنجاز برامج التشجير، وعلى الوضعية الأسبوعية والحصيلة المؤقتة لأشغال التشجير.

مصادر المعطيات:

قسم التشجير

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

المساحات المغروسة سنويا لا تأخذ بعين الاعتبار المساحة المنجزة في إطار الإعانات العينية.

تعليق:

تحقيق النتائج يخضع لبعض العوائق كالظروف المناخية (الجفاف...)، مدى انخراط الساكنة، طلبات العروض الغير مثمرة، تأهيل المقاوله الغابوية.

المؤشر 2.1 نسبة نجاح المساحات المشجرة

يتعلق هذا المؤشر بنسبة نجاح المساحات المشجرة التي يتم تنفيذها

القيمة المستهدفة 2024	التوقع 2018	التوقع 2017	التوقع 2016	التوقع 2015	الإيجاز 2014	الإيجاز 2013	الوحدة
أكثر من %60	أكثر من %60	أكثر من %60	أكثر من %60	أكثر من %60	يحدد نهاية شهر نونبر 2015	49	%

توضيحات منهجية:

تحدد نسبة نجاح المساحات المشجرة لموسم التشجير ($n/n+1$)، بعد مرور الفترة الصيفية وذلك نهاية شهر نونبر من السنة $n + 1$ ، على أساس نسبة نجاح لا تقل عن 60% من الشتائل المغروسة وكذا الحصييلة النهائية للتشجير.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

الحصييلة النهائية للتشجير لا تأخذ بعين الاعتبار المساحة الخاصة بتخليف الغابات الطبيعية عبر البذور أو الشتائل تحت غطاء نباتي كثيف بالغابات الطبيعية وكذلك بالنسبة للمساحات المشجرة في إطار الإعانات العينية لتجنب احتسابها مرتين.

مصادر المعطيات:

قسم التشجير

تعليق:

رغم التحسين المستمر لتقنيات التشجير، فإن صعوبة الأراضي التي يتم تشجيرها تحد من تحقيق نسبة نجاح عالية.

الهدف 2: التنمية المستدامة للمجالات الغابوية عبر تعميم مخططات التهيئة

المؤشر 1.2 نسبة إنجاز مخططات تهيئة الغابات

المساحة المبرمجة سنويا: 200.000 هكتار

القيمة المستهدفة 2024	التوقع 2018	التوقع 2017	التوقع 2016	التوقع 2015	الإيجاز 2014	الإيجاز 2013	الوحدة
4.800.000	100% 200.000	100% 200.000	100% 200.000	120% 240.000	130% 259.000	113% 225.000	% هكتار

توضيحات منهجية:

يمكن المؤشر من قياس نسبة إنجاز مخططات تهيئة الغابات وذلك عن طريق مقارنة المساحة المهيئة سنويا والمساحة المتوقعة تهيئها. وتمثل مخططات التهيئة الأساس الذي يسمح ببرمجة التدخلات الغابوية في الزمان والمكان بالنسبة للغابة المعنية، حيث يبقى مخطط التهيئة أداة من أجل تدبير مستدام للموارد الغابوية.

مصادر المعطيات:

قسم التهيئة الغابوية

حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يتوفر على نقاط ضعف معلومة.

تعليق:

تحقيق الاهداف رهين بقدرة مكاتب الدراسات وإمكانية التتبع والتأطير من طرف المصالح الجهوية للدراسات والتهيئة والتخطيط.

نقص الخبرات والكفاءات لدى بعض مكاتب الدراسات (دراسة التهيئة تأخذ في معظم الأحيان حيز زمني يتجاوز بكثير المدة المقررة لإنجازها).

3. تقديم مشاريع برنامج تهيئة و تنمية الغابات

1- مشروع إعادة تأهيل النظم الغابوية :

وضعت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر إعادة تأهيل المنظومات البيئية الغابوية في صدارة اهتماماتها، نظرا للإكراهات التي تتعرض لها والمرتبطة أساسا بالتقلبات المناخية والرعي الجائر والاستعمال المفرط لحطب التدفئة مما يؤثر بشكل كبير على التجديد الطبيعي للغابات.

وفي هذا الإطار وبهدف إعادة تخليف وتثمين الموارد الغابوية، اعتمدت هذه المندوبية السامية سياسة واضحة في هذا المجال مرتكزة على دراسات ميدانية معمقة همت جميع الجهات، حيث تمت بلورة مشاريع محلية مندمجة وتشاركية تُكون البرنامج العشري 2015-2024. ويحظى التشجير، الذي يُعد الوسيلة الأجمع لتخليف الغابات وتنمية الرصيد الغابوي ببلادنا، بموقع محوري ويشكل النواة الصلبة لهذا البرنامج لما له من أدوار مهمة في مجال إعادة تأهيل التشكيلات الغابوية المتدهورة وحماية الأراضي من الانجراف والوقاية من الفيضانات وحماية التنوع البيولوجي والبيئي، إلى جانب مساهمته في تكتيف الإنتاج الوطني من المواد الخشبية. ويرتقب خلال سنة 2016 انجاز عملية الغرس على مساحة تناهز 50.000 هكتار، تهم التدخلات التالية :

- التشجير الوقائي والمنتج،
- إعادة تخليف الغابات الطبيعية،
- تحسين المراعي الغابوية.

2- مشروع دراسة تهيئة الغابات:

تعتبر دراسات تهيئة الغابات نقطة البداية باعتبارها أداة أساسية للتدبير المستدام للغابات إذ تمكن هذه الدراسات من برمجة عمليات التشجير والتخليف وتحسين المراعي وتحديد الغابات والحراجة والاستغلال الغابوي على أساس علمي وكذلك فيما يخص التجهيزات والبنية التحتية.

هذا، ويحتل النهج التشاركي حاليا مكانا بارزا في استراتيجية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر لإشراك جميع الفاعلين في المحافظة على الغابات وتنميتها (السكنة المجاورة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ... إلخ). وتستند دراسة تهيئة الغابات على منظومة تحليلية من أجل معرفة ثراء وإمكانات الاوساط الطبيعية وأيضا لتحديد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلية. وتمكن كل هذه التحليلات من توجيه اختيار الأهداف التي سيتم تبنيها بالنسبة للغابة.

وتبقى الأهداف الرئيسية لمشروع تهيئة الغابات على النحو التالي:

- من الناحية البيئية: ضمان استدامة الغابات والمحافظة على التنوع البيولوجي؛
- من الناحية الاقتصادية: ضمان الاستغلال المستدام للمنتجات الغابوية الخشبية وغير الخشبية؛
- من الناحية الاجتماعية: الأخذ بعين الاعتبار حقوق الانتفاع المعترف بها للسكان المحليين والإسهام في التنمية المحلية.

وفي هذا الإطار، قد تمت برمجة عملية إنجاز دراسات تهيئة الغابات برسم سنة 2016 حسب الجهات كالتالي:

المساحة المبرمجة بالهكتار	الجهات
9 700	جهة فاس بولمان
8 000	جهة الوسط
63 950	جهة الشمال الشرقي
10 700	جهة الرباط سلا زمور زعير
10 370	جهة الريف
50 000	جهة الجنوب الغربي
14 280	جهة تادلة أزيلال
167 000	المجموع

3- مشروع تهيئة و تدبير الغابات الحضرية والمحيطة بالحوضر

إدراكا للأهمية المتزايدة للغابات الحضرية والمحيطة بالحوضر في الحفاظ على النظم البيئية، ومزايا المناظر الطبيعية، ومكافحة التلوث، وحماية الصحة العامة، وتنمية السياحة البيئية وتوفير الخدمات المختلفة مثل تحسين البيئة الحضرية وتوعية الرأي العام. وفي رؤية استباقية للاحتياجات المتغيرة للمجتمع المغربي اتجاه الغابات، ونظرا للعدد المتزايد لمرتادي الغابات الحضرية والمحيطة بالحوضر، ونظرا أيضا للتغطية المجالية الجيدة للغابات الترفيهية التي تشكل ركيزة أساسية لتعزيز الأهداف البيئية والتعليمية، قامت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر منذ سنة 2008 بتبني استراتيجية وطنية متكاملة تروم تهيئة وتدبير الغابات الحضرية والمحيطة بالحوضر وفق مقاربة تشاركية.

وتبقى الأهداف الرئيسية لمشاريع تهيئة وتدبير الغابات الحضرية والمحيطة بالحوضر كما يلي:

1. ضمان حماية واستدامة الغابات الحضرية والمحيطة بالحوضر؛
2. توفير المناظر الطبيعية وغابات صحية وآمنة من خلالها تهيئتها بالمرافق الضرورية لتطوير الأنشطة بالهواء الطلق؛
3. تطوير الدور الاجتماعي للغابات الحضرية والمحيطة بالحوضر من خلال تنظيم استقبال الزوار الوافدين وملاءمته وفقا لمتطلبات النظم الإيكولوجية؛
4. تحسيس الزوار والأجيال القادمة والفاعلين المحليين بأهمية الحفاظ على الغابات الحضرية والمحيطة بالحوضر؛
5. الرفع من نسبة المساحات الخضراء للفرد الواحد عبر خلق مساحات مشجرة وأحزمة خضراء جديدة في المناطق الحضرية.

وفي هذا الصدد، قامت المندوبية السامية بتهيئة أكثر من 90 غابة حضرية ومحيطة بالحوضر على صعيد التراب الوطني ما بين سنتي 2009 و2015، همت مساحة تقدر بأكثر من 62 ألف هكتار وذلك في إطار شراكات تم عقدها مع مختلف الشركاء على الصعيد الوطني والمحلي ويتم حاليا برمجة مشاريع التهيئة ودعم التهيئة بحوالي 60 غابة حضرية أو محيطية بالحوضر على مساحة تفوق 40 ألف هكتار، كبرنامج أولي لسنة 2016، حسب الجهات كالتالي:

الجهات	عدد	المساحة المعنية بالتهيئة من أجل	المدن المعنية
--------	-----	---------------------------------	---------------

الغابات	استقبال الزوار (هكتار)	
جهة فاس بولمان	496	فاس - صفرو
جهة الشمال الشرقي	18.060	تازة - تايناست
جهة الرباط سلا زمور زعير	2.071	الرباط - تمارة - سلا - سلا الجديدة - تامسنا - سيدي علال البحراوي - الخميسات - الرماني
جهة الريف	4.384	طنجة - تطوان - المديق - شفشاون - العرائش - وزان
جهة الجنوب الغربي	70	أكادير
جهة تادلة أزيلال	211	بني ملال - أزيلال
جهة الشرق	1.680	وجدة - تاويرت
جهة الأطلس المتوسط	105	أزرو - ميدلت
جهة الجنوب	404	العيون - الداخلة - طاطا - سمارة
جهة الشمال الغربي	390	القنيطرة - سيدي سليمان - سيدي قاسم
جهة الوسط	14.225	الدار البيضاء - بنسليمان - سطات - الجديدة - خريبكة

ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب المشروع أو العملية المتعلقة ببرنامج تهيئة وتنمية الغابات:

برنامج محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة

1. استراتيجية البرنامج:

أ. ملخص إستراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يعرف التصحر على أنه ظاهرة تدهور الأراضي بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة وكذا بالمناطق شبه الرطبة الجافة تحت عوامل التقلبات المناخية والضغط البشري. وتحدد هذه الظاهرة 95% من الأراضي بالمغرب، ذلك أن هذه الإشكالية لا يمكن حصرها في ظاهرة زحف الرمال. لذا، فإن محاربة التصحر تشمل عمليات التنمية القروية المندمجة، ومحاربة الفقر والتخفيف من آثار الجفاف وتدابير الحفاظ على الثروات الطبيعية.

بالإضافة إلى تنسيق إنجاز البرنامج الوطني لمحاربة التصحر، تتدخل المندوبية السامية لمحاربة هذه الظاهرة عبر تنفيذ برامج عملية لمحاربة انجراف التربة في إطار المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية ومحاربة زحف الرمال خاصة بالمناطق الجنوبية.

المجموع	الصندوق الوطني الغابوي وصندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	مشاريع البرنامج
474 مليون درهم	380 مليون درهم	-	94 مليون درهم	مشروع إعادة تأهيل النظم الغابوية
10 مليون درهم	9 مليون درهم	-	مليون درهم	مشروع دراسة تهيئة الغابات
66 مليون درهم	66 مليون درهم	-	-	مشروع تهيئة وتدبير الغابات الحضرية والمحيطية بالحواسر
550 مليون درهم	455 مليون درهم	-	95 مليون درهم	المجموع

يمثل المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية الذي تم اعتماده سنة 1996 إطارا استراتيجيا للمندوبية السامية في مجال محاربة انجراف التربة، حيث يحدد أولويات التدخل ويقترح المقاربات والآليات المالية والمؤسسية لإنجازها.

ونظرا لضخامة الاحتياجات فيما يخص المحافظة على المياه والتربة وكذا فيما يخص التنمية البشرية بالمناطق المتضررة بعالية حقينة السدود، ومراعاة للإمكانيات المالية التي يمكن توفيرها والقدرات الاستيعابية المرتبطة بالمقاربة التشاركية المعتمدة، فإن المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية يوصي بإعطاء الأولوية لبرنامج عمل، يهتم على مدى 20 سنة معالجة مساحة تقدر بـ 1,5 مليون هكتار أي بمعدل 75.000 هكتار في السنة، على مستوى 22 حوضا مائيا وبغلاف مالي سنوي يقدر بـ 150 مليون درهم.

كما تجدر الإشارة إلى أن عوامل التعرية المتمثلة في الرياح وزحف الرمال تهم بالأساس كل الأقاليم الجنوبية والمناطق الساحلية. وتركز المندوبية السامية في تدخلاتها لمحاربة هذه الظاهرة على تثبيت الكثبان الرملية لحماية المنشآت الطرقية، والواحات، والتجمعات السكنية، وذلك بإنشاء حواجز "ميكانيكية" وبيولوجية، كما تولي أهمية بالغة لإنشاء الأحزمة الخضراء حول المدن، خاصة بالأقاليم الجنوبية، وذلك بشراكة مع الجماعات المحلية.

كما تقوم استراتيجية هذه المندوبية السامية على المحافظة على المناطق المحمية وتثمينها حيث تشكل الغابات الرافد الأساسي للتنوع البيولوجي الغني الذي يتوفر عليه المغرب على صعيد منطقة البحر الأبيض المتوسط. إلا أن هذه الثروة مهددة بالتدهور بسبب الاستغلال المفرط للمجالات الطبيعية وتدمير مواطن الأصناف الحيوانية وتفاقم الظروف المناخية الغير الملائمة، حيث أصبح العديد من أنواع النباتات والحيوانات ذات أهمية تراثية مهددة بالانقراض.

ويشكل المخطط المديرى للمناطق المحمية، الذي مكن من تحديد شبكة وطنية مكونة من 154 موقع ذي أهمية بيولوجية وإيكولوجية، تغطي مساحة تناهز 2,5 مليون هكتار، وتهم جميع النظم البيئية عبر مجموع التراب الوطني، إطارا مرجعيا للمحافظة على هذا التنوع البيولوجي وتنميته وتثمينه. وتتلخص منهجية هذا المخطط في: (أ) إعادة تأهيل النظم البيئية الطبيعية (ب) وتهيئة وتنمية المناطق المحمية (ج) وتثمين المؤهلات الطبيعية للمناطق المحمية.

ومن جهة أخرى، ترمي استراتيجية المندوبية السامية لثمين الوحيش عبر الأنشطة المتعلقة بالقنص الى التدبير المستدام لهذه الموارد واحترام التوازنات البيئية، اضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية من خلال خلق فرص الشغل بالعالم القروي.

ويتضمن برنامج العمل المحاور الآتية:

- تعزيز دور محميات القنص على مساحة 10 مليون هكتار.
- تعزيز جمعيات القناصين لتشجيع القنص المنظم، وذلك من خلال (أ) الرفع من عدد المجالات التي يتم كراء حق القنص بها للجمعيات (ب) الرفع من عدد شركات القنص السياحي
- مواصلة تنظيم امتحانات الحصول على رخصة القنص، بشراكة مع الجامعة الملكية المغربية للقنص والجامعة الملكية المغربية للرماية الرياضية.

أما في مجال الصيد وتربية الأسماك بالمياه القارية، فإن محاور التدخل تتجلى فيما يلي:

- حماية الثروات السمكية بالمياه القارية.
- تعزيز دور الصيد وتربية الأسماك بالمياه القارية من أجل المساهمة في تنمية العالم القروي.
- تحسين مساهمة الإنتاج السمكي في تلبية الحاجيات الغذائية في العالم القروي.
- إنعاش الصيد السياحي للمساهمة في التنمية المحلية والقروية.

تتمحور استراتيجية المندوبية السامية في مجال المحافظة على المناطق المحمية وتأمينها على متابعة تنفيذ الأنشطة التالية:

- تنمية الشبكة الوطنية للمناطق المحمية، لجعلها تغطي الأنظمة البيئية الطبيعية الكبرى ببلادنا من خلال خلق 25 منطقة محمية في أفق 2020 وإعداد تصاميم التهيئة والتدبير لهاته المناطق والشروع في تنفيذها.
- متابعة تنفيذ المخططات المديرية لمحميات المحيط الحيوي.
- إعادة توطين الحيوانات البرية المنقرضة أو المهددة بالانقراض من الوسط الطبيعي، انطلاقا من المجموعات التي أعيد إدخالها إلى المنتزه الوطني لسوس ماسة.
- تثمين الشبكة الوطنية للمناطق المحمية عن طريق الانفتاح المراقب للمنتزهات الوطنية على الأنشطة السياحية الإيكولوجية.

يمثل المخطط المديرى للمناطق المحمية الذي تم اعتماده سنة 1996 إطارا استراتيجيا للمندوبية السامية في مجال المحافظة على ثروات المناطق المحمية وكذا تميمها، حيث يحدد أولويات التدخل ويقترح المقاربات والآليات المالية والمؤسسية لإنجازها.

ب. مسؤول البرنامج

مدير محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة

ج. المتدخلين في القيادة

- قسم المحافظة على المياه والتربة وحماية الغابات
- قسم المنتزهات والمحميات الطبيعية
- قسم تدبير تربية الوحيش والأسماك بالمياه القارية

2. أهداف و مؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج:

الهدف 1: الحفاظ وإعادة تشكيل الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي

المؤشر 1.1 المساحات المعالجة ضد التعرية المائية والريحية للتربة

المؤشر 2.1 تطور تطبيق البرامج السنوية لتصاميم التهيئة والتدبير للمناطق المحمية

الهدف 1: الحفاظ و إعادة تشكيل الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي

المؤشر 1.1 تطور المساحات المعالجة ضد التعرية المائية والريحية للتربة

الوحدة	الإنجاز 2013	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	التوقع 2018	القيمة المستهدفة
% هكتار	100	100	100	100	100	100	
	22.000	34.000	40.000	50.000	50000	50.000	150.000 (3 سنوات)

توضيحات منهجية:

كيفية احتساب المؤشر: المساحة المعالجة/ المساحة المرهجة

المساحة المرهجة: تدخلات بيولوجية + غرس أشجار مثمرة + تدخلات ميكانيكية

يمكن المؤشر من قياس نسبة الانجازات ومن معرفة المساحات المعالجة من التعرية بيولوجيا وميكانيكيا على حد سواء.

مصادر المعطيات:

قسم المحافظة على المياه والتربة وحماية الغابات

مصلحة المحافظة على التربة وتهيئة الأحواض المائية

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

- المؤشر تنقصه الدقة فيما يخص المساحة المعالجة بالهكتار عبر غرس الأشجار المثمرة بحيث تحسب المساحة من خلال كمية الأشجار المثمرة الموزعة بما يعادل 100 شجرة في الهكتار
- يأخذ المؤشر بعين الاعتبار تدخلات مصالح المياه والغابات فقط.

تعليق:

- لا يأخذ المؤشر بعين الاعتبار جميع العمليات المصاحبة، موازاة مع أشغال معالجة التربة من التعرية المائية والريحية، خاصة توزيع الأفرنة المحسنة، السقي الصغير والمتوسط، وخلايا النحل، تكوين وتنظيم الساكنة....
- المساحة المعالجة بيولوجيا تحسب مع الجرد النهائي للتشجير
- المساحة المعالجة بالهكتار عبر غرس الأشجار المثمرة يحصل عليها من خلال كمية الأشجار المثمرة الموزعة بما يعادل 100 شجرة في الهكتار
- الأشغال المنجزة تمكن من تقدير تأثير المعالجة على كمية التربة المثبتة في العالية وما يعادلها من المياه المجمعة في السد على مستوى السافلة.
- تحقيق النتائج مرتبط بالظروف المناخية، انخراط الساكنة وبالإجراءات المصاحبة المعبئة وكفاءة المقاولات الغابوية....

المؤشر. 2.1 نسبة تطبيق البرامج السنوية لتصاميم التهيئة والتدبير للمناطق المحمية

القيمة المستهدفة 2020	التوقع 2018	التوقع 2017	التوقع 2016	التوقع 2015	الإنجاز 2014	الإنجاز 2013	الوحدة
1.100.000	86 950.000	83 910.000	79 870.000	75 830.000	71 780.000	68 750.000	% هكتار

توضيحات منهجية:

يمكن هذا المؤشر من قياس التطور المسجل في إنجاز برامج العمل المسطرة في مخططات التهيئة والتدبير وذلك عن طريق احتساب مساحات المناطق المحمية التي تم التدخل فيها مقارنة مع المساحة المتوقع تهيئتها.

وتيرة تطور المؤشر تم تحديدها في 40.000 هكتار سنويا، وهي معدل المساحات الجديدة التي يتم تغطيتها سنويا بمخططات التهيئة والتدبير.

- مصادر المعطيات:

- قسم المنتزهات والمحميات الطبيعية
- مصلحة تهيئة المنتزهات والمحميات الطبيعية

- حدود ونقاط ضعف المؤشر:

- على الرغم من أنه يعطي صورة واضحة عن مدى تطبيق برامج العمل المبرمجة في مخططات التهيئة والتدبير إلا أن هذا المؤشر تعثره بعض النواقص التي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- بما أن مساحة المحميات هو الذي يتم احتسابه للتدليل على المؤشر، فإنه لا يأخذ بعين الاعتبار لا عدد التدخلات ولا نوعيتها،
- كما أن المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار المدى الجاهلي لتأثير التدخلات. إذ أن بعض التدخلات تكون محلية التأثير أو على العكس من ذلك ذات تأثير يمكن أن يتعدى حتى نطاق المنطقة المحمية،

- لا يأخذ المؤشر بعين الاعتبار التدخلات المنجزة داخل المناطق المحمية الغير المتوفرة على مخططات التهيئة والتدبير.

- تعليق:

تحقيق النتائج مرتبط بتوفر الموارد البشرية المؤهلة اللازمة لتطبيق مخططات التهيئة والتدبير للمناطق المحمية.

3. تقديم مشاريع برنامج محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة

1- مشروع تهيئة الأحواض المائية والمحافظة على التربة ومحاربة زحف الرمال:

تعتبر التهيئة المندجة للأحواض المائية رهانا استراتيجيا في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية. يهدف هذا المشروع إلى المحافظة على هذه الموارد عبر اعتماد تدبير مستدام للمياه والتربة في عالية الأحواض والمحافظة على المنشآت الهيدرولوجية في السافلة بالإضافة إلى حماية البنيات التحتية والمنشآت السوسيو اقتصادية من الترميل وكذا الحد من اختلالات توازن النظم البيئية الساحلية. يمثل المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية إطارا استراتيجيا يحدد أولويات التدخل ويقترح المقاربات والآليات المالية والمؤسسية لإنجازها، حيث يوصي بإعطاء الأولوية لبرنامج عمل، يهتم على مدى 20 سنة معالجة مساحة تقدر بـ 1,5 مليون هكتار أي بمعدل 75.000 هكتار في السنة، على مستوى 22 حوضا مائيا.

ويشمل البرنامج المزمع انجازه عدة تدخلات تمم المعالجة البيولوجية عبر التشجير الوقائي وتخليف الغابات وتحسين المراعي الغابوية ، وكذلك انجاز سدود الترسيب وتشجيع التشجير المثمر و إجراءات مصاحبة قصد إنعاش التنمية المحلية.

2- مشروع المحافظة على التنوع البيولوجي:

تتمثل أهم العمليات في هذا الميدان في:

- ملائمة التشريعات المتعلقة بحماية الطبيعة وجعلها تستجيب للمبادئ الدولية بإنجاز القانون 07-22 المتعلق بالمحميات الطبيعية والقانون 05-29 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيه؛

- تنمية شبكة المحميات الطبيعية: عبر إنشاء المنتزهات الوطنية (10 منتزهات وطنية محدثة رسمياً) ووضع وإنجاز تصاميم تهيئة وتدابير لهذه المنتزهات والمواقع البيولوجية والإيكولوجية ذات الأولوية؛

- تنمية شبكة المناطق الرطبة : بتسجيل 20 موقع على قائمة رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية بتاريخ 15 يناير 2005 لبلغ العدد الإجمالي حالياً 24 موقع، وكذا وضع وإنجاز تصاميم تهيئة وتدابير لذات الأولوية منها، كما تم إنجاز برامج تدخل مندمجة مع مختلف القطاعات الحكومية والسلطات المحلية والمجالس المنتخبة للمناطق الرطبة ذات الأولوية : مرشيكاء، الواليدية و خليج الداخلة ... ومن جهة أخرى تم تجميع الجرد الوطني للمناطق الرطبة بالإضافة إلى تطوير شراكة مع الجمعيات لإنجاز برنامج للتربية والتحسيس في هذه المجالات الطبيعية.

- حماية الوحيش وموائله: تم إنجاز الاستراتيجية الوطنية لحماية ذوات الحوافر الذي يمثل برنامج عمل بالنسبة للأنواع السبع في المجال الطبيعي وكذا في المحميات الطبيعية. وفي هذا السياق تم إطلاق الأنواع المنقرضة في مجالها الطبيعي. ومن جهة أخرى تم إنجاز برامج عمل وطنية بالنسبة للأنواع المستوطنة أو المهددة بالانقراض كالفقمة وقرد المغرب وكذا سبع أصناف من الطيور، وذلك بشراكة مع الباحثين المغاربة والمنظمات الدولية والوطنية؛

- تميمين الموارد الطبيعية وتدابيرها بطريقة مستدامة لفائدة الساكنة المحلية: وذلك من خلال تشجيع السياحة البيئية وتطوير منتوجات سياحية إيكولوجية في المحميات وفي المناطق الرطبة: مراقبة الطيور، مشاهدة وتبع الوحيش وإشراك الساكنة وتنمية المنتوجات الطبيعية.

3- مشروع الوقاية من الحرائق و صحة الغابات:

تعمل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر وفق استراتيجية محكمة وضعتها بمعية باقي الشركاء للحد من حرائق الغابات وترتكز على المحاور الآتية:

ففي مجال الوقاية، تعمل المندوبية السامية على توفير التجهيزات والوسائل الكفيلة بالحد من اندلاع الحرائق وذلك من خلال تعزيز دوريات المراقبة للرصد والإنذار المبكر، وشق وصيانة المسالك الغابوية ومصدات النار بالغابات وتهيئة نقط التزود بالماء واقتناء سيارات للتدخل السريع الأولي. ووعيا منها بأهمية التحسيس والتواصل، تقوم المندوبية السامية بإنجاز برنامج سنوي لتوعية السكان ومرتادي الغابة بأخطار وعواقب الحرائق عبر القنوات السمعية البصرية. وفيما يخص مكافحة الحرائق، يتم التدخل طبقا لخطة محكمة سواء على المستوى البري أو الجوي بتنسيق مستمر مع مختلف الشركاء لأجل ضمان الاستفادة من فعالية ونجاعة الوسائل المسخرة لجهود الإخماد.

4- مشروع القنص والصيد بالمياه القارية:

يتوفر المغرب بحكم موقعه الجغرافي وتنوع تضاريسه وظروفه المناخية، على ثروة وحيشية وسمكية وتنوع إحيائي ملحوظ. وتسهر المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر على تنمية قطاع القنص والصيد وتربية الأسماك بالمياه البرية عبر تعبئة جل الموارد والمؤهلات وتثمينها من خلال العديد من التدخلات التالية:

قطاع القنص:

- تنظيم وإشراك الجمعيات في تنمية القطاع.
- إنعاش القنص السياحي وتثمين الطرائد الكبيرة.
- أشغال التهيئة المتعلقة بمجالات القنص.
- المحافظة على الثروة الوحيشية.
- التكوين والتحسيس.
- تجهيز الوحدات المكلفة بتدبير القنص.
- دعم الجامعة الملكية المغربية للقنص.
- دعم الجامعة الملكية المغربية للرماية الرياضية.

قطاع الصيد وتربية الأسماك بالمياه البرية:

- المحافظة على الثروة السمكية.
- إنتاج بلاعيط وصغار الأسماك والقشريات.
- أشغال تهيئة و تثمين الأوساط المائية بالمياه القارية.
- أشغال تهيئة وتجهيز محطات تربية الأسماك.
- تنظيم أوراش ودورات تكوينية وتحسيسية لفائدة تعاونيات وجمعيات الصيد.

ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب المشروع أو العملية المتعلقة ببرنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة:

المجموع	الصندوق الوطني الغابوي وصندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	مشاريع البرنامج
140 مليون درهم	120 مليون درهم		20 مليون درهم	مشروع تهيئة الأحواض المائية والمحافظة على التربة ومحاربة زحف الرمال
24.3 مليون درهم	7 مليون درهم		17.3 مليون درهم	مشروع المحافظة على التنوع البيولوجي
69.7 مليون درهم	66 مليون درهم		3.7 مليون درهم	مشروع مكافحة الحرائق
36 مليون درهم	37 مليون درهم		-	مشروع القنص والصيد بالمياه القارية
271 مليون درهم	230 مليون درهم		44 مليون درهم	المجموع

برنامج المساندة والمصالح المتعددة الوظائف

1. استراتيجية البرنامج:

أ. ملخص إستراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

اعتمدت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر استراتيجية لتحديث تدبير الموارد البشرية باعتماد مقارنة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات تهدف الى ملائمة كفاءات وأعداد الموظفين بالوظائف والمناصب. والهدف منها هو مواكبة استراتيجية المندوبية عن طريق دعم التأطير التقني للفضاءات الغابوية وتثمين الرأسمال البشري وتشجيعه.

تهدف استراتيجية الموارد البشرية الى تنفيذ الأهداف التالية:

- دعم أعداد الهياكل عن طريق التوظيف والادماج وإدارة شؤون الموظفين؛
- تعزيز وتطوير مهارات الموظفين من خلال التدريب لتلبية الاحتياجات اللازمة لممارسة المهن والوظائف داخل الهياكل؛
- إدارة التنقيات والكوادر التقنية من بينهم المسؤولون بهدف ضمان ديناميكية الهياكل وحيويتها، وتحسين الأداء؛
- الحرص على تطبيق أدوات ومناهج التدبير التوقعي للمناصب والكفاءات لضمان الربط بينها وبين المهمات الحالية والمستقبلية للقطاع؛
- تدبير نظام تقييم الموظفين بالاعتماد على النتائج؛
- متابعة العمل بنظام معلومات إدارة الموارد البشرية لتحسين وتسريع وثيرة تدبير ملفات وشؤون الموظفين؛
- تعزيز دور العمل الاجتماعي وتحسين ظروف عمل للموظفين.

ب. مسؤول البرنامج

مدير البرمجة ونظام المعلومات والتعاون

ج. المتدخلين في القيادة

- قسم نظام الإعلام
- قسم الدراسات والبرمجة والتعاون

مديرية الموارد البشرية والشؤون الإدارية:

- قسم المحاسبة والمعدات
- قسم الموارد البشرية

- مصلحة التكوين المستمر

1- أهداف و مؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج:

الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو خلق الظروف المواتية لتنفيذ البرامج المهنية.
ينقسم هذا الهدف إلى المؤشرات التالية:

أ- نسبة أيام التكوين المخصصة لوظائف الإنتاج

ب- نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

ت- نسبة نجاعة تدبير المكتبيات

الهدف 1: خلق الظروف الملائمة لتنفيذ البرامج المهنية

المؤشر 1.1 نسبة أيام التكوين المخصصة لوظائف الإنتاج

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	التوقع 2018	القيمة المستهدفة 2024
%	44,5 %	49%	55%	60%	70%	80%

توضيحات منهجية:

يحيل المؤشر إلى النسبة المئوية المخصصة لأيام التكوين المرصودة لوظائف الإنتاج (الوظائف المميزة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر حسب الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات) مقارنة مع مجموع أيام التكوين المستمر. ويشير هذا المؤشر للمجهودات التقنية التي تبذلها المندوبية السامية في إنجاز برامج التكوين المستمر لفائدة موظفيها، وذلك من أجل دعم قدراتهم وتقوية تحديث كفاءاتهم مسايرة مع تطور مهام وأنشطة المندوبية السامية ووحداها مقارنة مع مجموع أيام التكوين.

مصادر المعطيات:

مصلحة التكوين المستمر

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يبين المؤشر جهود المندوبية السامية في رفع الموارد المادية لدعم الكفاءات ولبناء قدرات موظفيها، وكذا أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية للمعنيين وأيضا مستوى تنظيم الدورات وحالة جهاز رصدها والمزيد من القيمة التي تحققت من خلال التكوين المستمر.

تعليق:

شرعت المندوبية السامية منذ 2005 في التدبير التوقعي للكفاءات مما مكنها من تحديد احتياجاتها في مجال التكوين المستمر بالاعتماد على أدوات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات، التي تحدد وصفا دقيقا للكفاءات المرغوب فيها.

المؤشر 2.1 نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

القيمة المستهدفة 2024	التوقع 2018	التوقع 2017	التوقع 2016	التوقع 2015	الإنجاز 2014	الوحدة
3.5%	3.7%	3.6%	3.5%	3.4%	3.4 %	%

توضيحات منهجية:

يشير المؤشر إلى متوسط عدد الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالمقارنة مع العدد الكلي ووحدة القياس: %

مصادر المعطيات:

قسم الموارد البشرية

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

الاستغلال الأمثل وقياس نجاعة الموارد البشرية هو هدف يبنى أساسا على المؤهلات والمهارات التي تتوفر عليها هذه الأخيرة وبالتالي فإن ارتكاز المؤشر إلى نسبة عددية قد ينقص من دلالة الفعلية في حال تواجد أعداد ذات مؤهلات متواضعة على مستوى الوحدات المكلفة بتدبير الموارد البشرية.

كما تجدر الإشارة الى ان تطور المؤشر لا يفيد بالضرورة تزايد عدد الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بقدر ما يعكس تراجع العدد الكلي للعاملين بالقطاع (الإحالة على التقاعد، وفيات،...).

تعليق:

على الرغم من أن المندوبية السامية قطاع تقني، فقد قامت بمجهودات كبيرة لبلوغ مهنية عالية وحرفية معترف بها في تدبير الموارد البشرية. والاندماج الناجح لأطرها التقنية لإنجاح ورش الإصلاح الإداري دليل واضح على الاهتمام الذي تعيره لتحسين النجاعة في هذا الشق الأساسي للتدبير، مستفيدة في ذلك من توظيف مهنين مؤهلين في إدارة الموارد البشرية.

1-3 المؤشر: نسبة نجاعة تدبير المكتبيات

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	التوقع 2018	القيمة المستهدفة 2020
درهم\منصب	10.000	10.000	10.000	9.000	8.000	7.000

توضيحات منهجية:

يشير المؤشر الى متوسط التكلفة السنوية لمنصب خاص بالمكتبيات بالنسبة للمناصب المشكلة في التنظيم الوظيفي للمندوبية.

وتتكون مجموع نفقات المكتبيات من مشتريات الحواسيب والطابعات والمواد الاستهلاكية وتكاليف صيانة الأجهزة ومعدات وأثاث المكاتب، باستثناء تكاليف خدمة الانترنت والولوج والإقامة.

مصادر المعطيات:

قسم المحاسبة والمعدات (مصلحة الوسائل العامة ومصلحة الصفقات والمحاسبة).

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

تختلف التكلفة السنوية الخاصة بالمكتبيات من منصب لآخر، الشيء الذي يؤثر على تقييم وحساب المؤشر.

تعليق:

تبدل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر مجهودات مهمة قصد تدبير المكتبيات بشكل عقلائي. وتسعى بذلك الى تزويد جميع المناصب بمعدات المكتبيات الضرورية لتحسين جودة الخدمات والرفع من المردودية.

الملاحق

البطاقة التفصيلية للمؤشر

البطاقة التفصيلية للمؤشر	
نسبة المساحة المحددة نهائيا	تسمية المؤشر
الحماية وتأمين الملك الغابوي.	البرنامج
حماية المجالات الغابوية من خلال تحفيظ جميع الاملاك الغابوية.	هدف المندوبية السامية
1.1	الرمز
مدير الملك الغابوي والشؤون القانونية والمنازعات	المسؤول على المؤشر
رئيس قسم الملك الغابوي مصلحة تحديد الملك الغابوي.	المصلحة المستخدمة للمؤشر
النسبة المئوية	وصف المؤشر
وحدة القياس	وحدة القياس
مدة القياس	مدة القياس
سنويا.	آخر القيم المعروفة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ 2011 : 75% (768 267 هكتار) ▪ 2012 : 71% (254 451 هكتار) ▪ 2013 : 8% (29 663 هكتار) ▪ 2014 : 18% (62.000 هكتار) 	إعداد المؤشر
تندرج عمليات التحديد النهائي للمجالات الغابوية في إطار تنفيذ البرنامج الاستراتيجي لهذه المندوبية السامية والهادف الى تأمين الملك الغابوي عبر استكمال عملية تحديده وتحفيظه. وقد تم وضع برمجة سنوية لهذه العمليات على مساحة 350.000 هكتار.	طبيعة المعطيات الأساسية
وتحتسب كإنجازات مساحات الاملاك الغابوية التي تم الانتهاء من عمليات تحديدها النهائي من طرف لجنة ادارية قانونية وذلك من خلال اعداد ملفات تحديدها موقعة من طرفها. هذه الملفات العقارية تتم مباشرة مسطرة إيداعها لدى السلطات الادارية المختصة.	طريقة تجميع البيانات الأساسية
يتم جمع المعطيات في قاعدة معلوماتية على صعيد قسم الملك الغابوي. وتمكن هذه القاعدة من جمع وتحيين جميع المعطيات المتعلقة بالوضعية القانونية للعقارات الغابوية بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتواجدها الجغرافي.	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية
مصلحة تحديد الملك الغابوي	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات
مصلحة تحديد الملك الغابوي	المصادقة على المؤشر
قسم الملك الغابوي.	كيفية الاحتساب
يحتسب المؤشر على أساس النسبة بين مجموع المساحات المتعلقة بالعقارات الغابوية التي تم إعداد ملفات تحديدها النهائي والمساحة المبرمجة سنويا المحددة في 350.000 هكتار.	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق
يتم تخزين البيانات بشكل دائم في القاعدة المعلوماتية.	أساليب التأويل
هذا المؤشر يتيح امكانية تقييم التقدم المحرز في انجاز البرنامج السنوي لعمليات التحديد النهائي والمجهودات المبذولة من طرف جميع المتدخلين خاصة السلطات المحلية التي تترأس لجن التحديد، من أجل إنهاء هذه العمليات وتصفية النزاعات العقارية وتسوية التعرضات المقدمة من طرف الساكنة المحلية.	أساليب تأويل المؤشر
ارتفاع،	منحى التغير المنشود
لا يتم احتساب، في قياس المؤشر، مساحة الاملاك الغابوية المحددة خلال السنة والتي لم يتم إعداد ملفات التحديد المتعلقة بها.	الحدود ونقاط الضعف المعروفة

مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر مخطط تحسين أو وضع المؤشر	يمكن احتساب المؤشر وتسليمه خلال نهاية كل سنة. تم الشروع في استغلال القاعدة المعلوماتية الخاصة بتدبير العقار الغابوي مما سيمكن من تحسين عمليات تتبع إنجاز عمليات التحديد وتحفيظ العقارات الغابوية وتحيين المعطيات والمعلومات المتعلقة بها بشكل أني.
تعليق	عمليات التحديد النهائي تتم من خلال مسار تقني وتنظيمي مضبوط وتحت اشراف لجنة ادارية قانونية تختص بوضع الحدود والبت في التعرضات المقدمة من طرف الساكنة. وتمكن هذه العمليات من ارساء حدود قارة ونهائية بين الاملاك الغابوية والاملاك الخاصة ومن تكريس حقوق الانتفاع المعترف بها قانونا للساكنة المجاورة. إلا أن انجاز هاته العمليات يتطلب تدخل مجموعة من الشركاء والفاعلين ويصطدم بتعرضات الساكنة المحلية خاصة في مناطق الشمال والجنوب الغربي، مما يتسبب في عرقلتها لمدة طويلة.	

البطاقة التفصيلية للمؤشر

تسمية المؤشر		نسبة المساحة المصادق على تحديدها
البرنامج		الحماية وتأمين الملك الغابوي.
هدف المنوبية السامية		حماية المجالات الغابوية // عبر تحفيظ جميع الملك الغابوي.
الرمز		2.1
المسؤول على المؤشر		مدير الملك الغابوي، الشؤون القانونية والمنازعات
المصلحة المستخدمة للمؤشر		رئيس قسم الملك الغابوي مصلحة تحديد الملك الغابوي.
وصف المؤشر	وحدة القياس	النسبة المئوية
	مدة القياس	سنويا.
آخر القيم المعروفة	2011: 6 % (28.100 هكتار)	
	2012: 26 % (131.378 هكتار)	
	2013: 191 % (959.740 هكتار)	
	2014: 145 % (722.948 هكتار)	
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	برنامج سنوي متوقع يقدر بحوالي 300 000 هكتار يدخل في إطار الهدف الاستراتيجي المتمثل في إنهاء عمليات التحديد للمجالات الغابوية -المصادقة على عمليات التحديد بموجب مرسوم يوقعه السيد رئيس الحكومة وينشر في الجريدة الرسمية
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	-الوصول إلى الهدف يعكس التقدم المحرز في (أ) عمل على إعداد احداثيات الأنصاب الغابوية للعقارات الذي تم ايداع ملفاتها تحديدها الإداري لدى السلطات المختصة (ب) نقل حدود الملك الغابوي على خرائط التأليفية من طرف مصالح المسح العقاري (ج) تسليم الشهادات من قبل السيد المحافظ على الأملاك العقارية وفقا لمقتضيات المادة 2 من الظهير 24 مايو 1922 المتعلق بتحفيظ أملاك الدولة المحددة وفقا لمقتضيات الظهير 3 يناير 1916.
المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	المصلحة المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	مصلحة تحديد الملك الغابوي
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	مصلحة تحديد الملك الغابوي
المصادقة على المؤشر	المصادقة على المؤشر	قسم الملك الغابوي.
	كيفية الاحتساب	يتم تقييم المؤشر باحتساب مساحة الاملاك الغابوية التي تمت إحالة مشاريع مراسيم المصادقة على عمليات تحديدها على الامانة العامة للحكومة خلال السنة بالمقارنة مع المساحة المبرمجة والمقدرة في 300.000 هكتار سنويا.
أساليب تأويل المؤشر	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	يتم تخزين البيانات بشكل دائم في القاعدة المعلوماتية.
	أساليب التأويل	مؤشر يقيم التقدم المحرز في إطار استكمال عملية تحديد الإداري للعقارات الغابوية عبر استصدار مراسيم المصادقة التي تمكن بصفة نهائية من تصفية الوضعية القانونية للملك الغابوي. بموجب هذه المراسيم، يصبح الوضع القانوني للعقارات الغابوية لا رجعة فيه، مما يضمن حماية أفضل للثروات الغابوية للدولة ضد كل أشكال

الاستيلاء الغير القانوني.		
ارتفاع،	منحى التغيير المنشود	
لا يتم احتساب، في قياس المؤشر، المساحات الغابوية المحددة التي لم يتم اصدار في شأنها الشهادة اللازمة لإعداد مراسيم المصادقة من طرف السادة المحافظين.	الحدود ونقاط الضعف المعروفة	
يمكن احتساب المؤشر وتسليمه خلال نهاية كل سنة.	تاريخ تسليم المؤشر	مخطط وضع أو تحسين المؤشر
تم الشروع في استغلال القاعدة المعلوماتية الخاصة بتدبير العقار الغابوي مما سيمكن من تحسين عمليات تتبع إنجاز عمليات التحديد وتحفيظ العقارات الغابوية وتعيين المعطيات والمعلومات المتعلقة بها بشكل آني.	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	
<p>- تتم المصادقة على عملية التحديد النهائي بمقتضى مراسيم موقعة من طرف السيد رئيس الحكومة مع نشرها في الجريدة الرسمية. مباشرة هذه العملية تبقى رهينة بإتمام عمليات التحديد النهائي للأماكن الغابوية وايداع الملفات المتعلقة بها لدى السلطات الادارية المختصة وكذا بتسليم السادة المحافظين على الاملاك العقارية والرهون، بعد انصرام الأجال القانونية للإيداع، شواهد توضح الوضعية العقارية للأماكن الغابوية المعنية من حيث تواجد قطع أرضية موضوع عمليات تحفيظ.</p> <p>- من حيث القوة القانونية، توازي مراسيم المصادقة الرسوم العقارية، وتمكن من تحديد الوضعية المادية والقانونية للأماكن الغابوية المحددة بصفة ثابتة ولا رجعة فيها. اضافة الى ذلك فإنها تمكن من مباشرة عملية تحفيظ الملك الغابوي في إطار مسطرة خاصة.</p>		تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر

تسمية المؤشر		نسبة المساحة المحفوظة
البرنامج		الحماية وتأمين الملك الغابوي.
هدف المندوبية السامية		حماية المجالات الغابوية من خلال تحفيظ جميع الاملاك الغابوية.
الرمز		3. 1
المسؤول على المؤشر		مدير الملك الغابوي، الشؤون القانونية والمنازعات
المصلحة المستخدمة للمؤشر		قسم الملك الغابوي مصلحة الطبوغرافية
وصف المؤشر		وحدة القياس مدة القياس آخر القيم المعروفة
		النسبة المئوية سنويا.
		المؤشر المبرمج سنويا 500.000 هكتارا: <ul style="list-style-type: none"> ▪ 2011: 42% (217.705 هكتارا) ▪ 2012: 16% (79.177 هكتارا) ▪ 2013: 84% (419.787 هكتارا) ▪ 2014: 111% (557.025 هكتارا)
إعداد المؤشر		طبيعة المعطيات الأساسية
		- يعتبر تحفيظ الملك الغابوي أحد الاهداف الاستراتيجية التي وضعتها المندوبية السامية في إطار برنامجها الهادف الى تأمين الملك الغابوي عبر استكمال عملية تحديده وتحفيظه. وقد تم وضع برمجة سنوية لهذه العمليات على مساحة 500.000 هكتار. - وتعتبر إنجازات مجموع المساحات المتعلقة بالرسوم العقارية التي تم تأسيسها في شأن الاملاك الغابوية بعد استكمال جميع المساطر القانونية المعمول بها.
		يتم جمع المعطيات في قاعدة معلوماتية على صعيد قسم الملك الغابوي. وتمكن هذه القاعدة من جمع وتحيين جميع المعطيات المتعلقة بالوضعية القانونية للعقارات الغابوية بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتواجدها الجغرافي.
		المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية
		مصلحة الطبوغرافية
		المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات
		مصلحة الطبوغرافية
		المصادقة على المؤشر
		قسم الملك الغابوي.
		كيفية الاحتساب
		يحتسب المؤشر على أساس النسبة بين مجموع المساحات المتعلقة بالعقارات الغابوية التي تم تأسيس رسومها العقارية من طرف السادة المحافظين، والمساحة المبرمجة سنويا على 500.000 هكتار.
		طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق
		يتم تخزين البيانات بشكل دائم في القاعدة المعلوماتية.
أساليب تأويل المؤشر		أساليب التأويل
		هذا المؤشر يتيح امكانية تقييم التقدم المحرز في انجاز البرنامج السنوي لعمليات التحفيظ والمجهودات المبذولة من طرف جميع المتدخلين سواء من طرف القطاع الخاص (مهندسون مساحون طبوغرافيون) أو من طرف مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.
		منحى التغير المنشود
		ارتفاع.
		الحدود ونقاط الضعف المعروفة
		لا يتم احتساب، في قياس المؤشر، مساحة الاملاك الغابوية التي لم يتم

<p>بعد تأسيس رسوم عقارية لها بالرغم من إعداد والمصادقة على ملفاتها التقنية والقيام بعمليات مراجعة تحديداتها من طرف مصالح المسح العقاري واحالة الملفات المتعلقة بها على مصالح المحافظة العقارية.</p>		
<p>يمكن احتساب المؤشر وتسليمه خلال نهاية كل سنة.</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>مخطط وضع أو تحسين المؤشر</p>
<p>تم الشروع في استغلال القاعدة المعلوماتية الخاصة بتدبير العقار الغابوي مما سيمكن من تحسين عمليات تتبع إنجاز عمليات التحديد وتحفيظ العقارات الغابوية وتعيين المعطيات والمعلومات المتعلقة بها بشكل آني.</p>	<p>مخطط تحسين أو وضع المؤشر</p>	<p>تعليق</p>

من اجل بلوغ الاهداف المرتبطة بهذا المؤشر يتطلب ما يلي:

- الرفع من وتيرة انجاز عمليات تحديد الاملاك الغابوية في مختلف مراحلها
- الرفع من وتيرة انجاز الدراسات التقنية الهادفة الى اعداد التصاميم الطبوغرافية للأماكن الغابوية، مما يتطلب انخراطا فعليا لمكاتب الدراسات الطبوغرافية وتحسينا في قدراتها وتكيفها للعمل داخل المجالات الغابوية
- المساهمة الفعالة للمصالح الخارجية التابعة للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية من أجل تسريع وتيرة انجاز عمليات مراقبة الدراسات التقنية الطبوغرافية والتحقق من مطابقة حدود الاملاك الغابوية في إطار مسطرة التحفيظ العقاري وكذا البت في ملفات التحفيظ العقاري.

البطاقة التفصيلية للمؤشر

تسمية المؤشر		نسبة مباشرة مسطرة تنفيذ الأحكام القضائية
البرنامج		البرنامج: حماية وتأمين الملك الغابوي.
هدف المندوبية السامية		الهدف: التقليل من الضغط على المجالات الغابوية.
الرمز		1.2 : نسبة ملفات المنازعات المنفذة.
المسؤول على المؤشر		مدير الملك الغابوي، الشؤون القانونية والمنازعات.
المصلحة المستخدمة للمؤشر		قسم الشؤون القانونية والمنازعات / مصلحة التشريع والتنظيم.
وصف المؤشر	وحدة القياس	النسبة المئوية
	مدة القياس	سنويا.
	آخر القيم المعروفة	2014: 60 %
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	- عدد الأحكام النهائية الصادرة خلال السنة. - عدد الأحكام النهائية التي تمت مباشرة مسطرة تنفيذها.
	طريقة تجميع البيانات الأساسية	- اعتمادا على البيانات السنوية المتعلقة بالمنازعات المرسله من طرف المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. - المندوبية السامية وضعت تطبيقا معلوماتيا خاصا بتدبير المنازعات يمثل قاعدة بيانات. الموقع الالكتروني على الرابط التالي: http://contentieux.eauxetforets.gov.ma/
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية	- على مستوى كل مديرية جهوية، مصلحة البرمجة، التثمين والتقييم هي المكلفة بتجميع المعلومات من المديرية الإقليمية. - على مستوى المصالح المركزية، مصلحة التشريع والتنظيم هي المسؤولة عن فحص البيانات المرسله.
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	مصلحة التشريع والتنظيم.
	المصادقة على المؤشر	مديرية الملك الغابوي، الشؤون القانونية والمنازعات.
	كيفية الاحتساب	يتم قياس المؤشر من خلال احتساب عدد الاحكام القضائية النهائية الصادرة في شأن المحاضر الغابوية المحررة التي تمت مباشرة مسطرة تنفيذها خلال السنة مقارنة مع العدد الاجمالي.
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	مصلحة التشريع والتنظيم تحتفظ بالمعلومات على شكل تقارير مطبوعة وبيانات رقمية.
	أساليب التأويل	-
	أساليب تأويل المؤشر	منحى التغير المنشود ارتفاع.
	الحدود ونقاط الضعف المعروفة	-
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	نهاية شهر يناير من السنة الموالية.
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	تعميم تفعيل التطبيق المعلوماتي الخاص بتدبير المنازعات الغابوية.
تعليق	- يرمي قياس هذا المؤشر الى اعطاء العناية اللازمة للشق المتعلق بالشرطة الغابوية وتحقيق الغايات المرجوة منها والمتمثلة في ردع الاشخاص المخالفين، من أجل تقليص الضغط على الموارد الغابوية وضمان استغلالها بشكل منظم وعقلاني، وبالتالي تحقيق مساهمة حقيقية للمجالات الغابوية في التنمية المجالية دون تهديد التوازنات الايكولوجية الهشة.	
	- موازاة مع المقاربة الزجرية، تعمل هذه المندوبية السامية على سلك مداخل ومقاربات اخرى تهم اشراك الساكنة المحلية في الحفاظ على الثروة الوطنية الغابوية والمساهمة في تنميتها.	

البطاقة التفصيلية للمؤشر

تسمية المؤشر	نسبة فك العزلة على الغابات
البرنامج	حماية وتأمين الملك الغابوي
هدف المندوبية السامية	الحصول على نسبة فك العزلة تساوي 5 متر طولي في الهكتار بالنسبة للغابات المنتجة و3 متر طولي في الهكتار بالنسبة لباقي الغابات.
الرمز	2.2
المسؤول على المؤشر	مدير الملك الغابوي، الشؤون القانونية والمنازعات.
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مصلحة البنيات التحتية والتجهيزات الغابوية
وصف المؤشر	وحدة القياس
	النسبة المئوية
	مدة القياس
آخر القيم المعروفة	2013: 100% (258 كلم) 2014: 100% (264 كلم)
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية
	طريقة تجميع البيانات الأساسية
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات
	المصادقة على المؤشر
	كيفية الاحتساب
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق
	أساليب تأويل المؤشر
	منحى التغير المنشود
	الحدود ونقاط الضعف المعروفة
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر
مخطط تحسين أو وضع المؤشر	نهاية كل سنة.
تعليق	تحقيق الأهداف المرجوة رهين ب: - تعبئة الموارد المالية الضرورية؛ - تقديم مبادرات جديدة لتطوير الشراكات مع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية القروية (وزارة التجهيز، الجماعات المحلية، وزارة الفلاحة والمنظمات غير الحكومية). - تأهيل المقاولات المسؤولة عن تنفيذ أشغال فتح وإصلاح المسالك الغابوية.

البطاقة التفصيلية للمؤشر

تسمية المؤشر		نسبة إنجاز المساحات المشجرة
البرنامج		برنامج التهيئة والتنمية الغابوية
هدف المندوبية السامية		الهدف : تأهيل النظم الغابوية
الرمز		1.1 : تطور المساحة المشجرة موسميا
المسؤول عن المؤشر		مدير التنمية الغابوية (م.ت.غ)
المصلحة المستعملة للمؤشر		قسم التشجير (ق ت)
وصف المؤشر	وحدة القياس	النسبة المئوية
	دورية القياس	موسم
	آخر الأرقام المعروفة	2014-2015 : 82% 2015-2016 :-
إعداد و جودة المؤشر	طبيعة البيانات الأساسية	المساحة المشجرة (هكتار) : البسط المساحة المبرمجة (هكتار) : القاسم
	طريقة تحصيل البيانات	طريقة الحصول على البيانات المستخدمة في الحساب : إرسال المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر للوضعيات الأسبوعية لتقدم أشغال التشجير عبر الأنترنت والفاكس، والحصيلة المؤقتة للتشجير الى المصلحة المركزية المعنية. (المرافق رقم 1 و 2 : الوضعية الأسبوعية والحصيلة المؤقتة للتشجير)
	المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تحصيل البيانات	مصلحة وقسم التشجير. البريد الإلكتروني: s.reboisement@yahoo.fr
	المصلحة المسؤولة عن جمع البيانات	مصلحة التشجير.
	المصادقة على المؤشر	مديرية التنمية الغابوية (م.ت.غ)
طريقة الحساب	- المساحة المبرمجة خلال موسم 2014-2015 : 41.363 هكتار - المساحة المشجرة خلال موسم 2014-2015 : 34.000 هكتار - نسبة الانجاز : 82% - المساحة المبرمجة خلال موسم 2015-2016 : 47.000 هكتار - المساحة المشجرة خلال موسم 2015-2016 : قيد الانجاز - نسبة الانجاز :- - المساحة المبرمجة خلال موسم 2016-2017 : 50.000 هكتار - المساحة المشجرة خلال موسم 2016-2017 :- - نسبة الانجاز : -	

قسم التشجير يحتفظ بكل المساحات المشجرة حسب الجهات منذ سنة 1949	كيفية تخزين البيانات، تحسبا للتدقيق	كيفية تفسير المؤشر
يسمح هذا المؤشر بقياس تطور المساحات المشجرة من خلال مختلف التصاميم الحكومية.	كيفية التفسير	
في ارتفاع مع وجود هدف انجاز 600.000 هكتار خلال 10 السنوات المقبلة.	اتجاه التطور المنشود	
تحقيق النتائج يعتمد على الظروف المناخية (الجفاف...) ، انخراط الساكنة والتدابير التعويضية المعبئة و كذلك تأهيل المقاولين الغابويين.	القيود والانحرافات المعروفة	
نهاية شهر ماي من السنة الموالية	تاريخ تسليم المؤشر	
التفكير جاري لإنشاء نظام معلوماتي متكامل.	خطة تحسين أو اعداد المؤشر	خطة اعداد أو تحسين المؤشر
تحقيق النتائج يخضع لبعض العوائق كالظروف المناخية (الجفاف...)، مدى انخراط الساكنة، طلبات العروض الغير مثمرة، تأهيل المقاولات الغابوية		تعليق

البطاقة التفصيلية للمؤشر

نسبة نجاح المساحات المشجرة خلال 3 المواسم الأخيرة		تسمية المؤشر
برنامج التهيئة والتنمية الغابوية		البرنامج
الهدف تأهيل النظم الغابوية		هدف المندوبية السامية
2.1 : نسبة نجاح المساحات المشجرة خلال 3 المواسم الأخيرة		الرمز
مدير التنمية الغابوية (م.ت.غ)		المسؤول عن المؤشر
قسم التشجير (ق ت)		المصلحة المستعملة للمؤشر
وحدة القياس	النسبة المئوية	وصف المؤشر
دورية القياس	موسمي	
آخر الأرقام المعروفة	2013-2014: 51%	
طبيعة البيانات الأساسية	المساحة الناجحة: البسط المساحة المشجرة: القاسم	
طريقة الحصول على البيانات المستخدمة في الحساب : إرسال المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر للحصيلة النهائية للتشجير الى المصلحة المركزية المعنية. (المرفق رقم 3، 4 و 5 : الحصيلة النهائية للتشجير)	طريقة تحصيل البيانات	إعداد و جودة المؤشر
المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تحصيل البيانات	مصلحة وقسم التشجير.	
المصلحة المسؤولة عن جمع البيانات	مصلحة التشجير.	
المصادقة على المؤشر	مدير التنمية الغابوية (م.ت.غ)	
طريقة الحساب	- المساحة المشجرة خلال موسم 2013-2014: 35.419 هكتار - نسبة النجاح خلال موسم 2013-2014 : 51% - المساحة المشجرة خلال موسم 2014-2015: 34.000 هكتار - نسبة النجاح خلال موسم 2014-2015 : قيد الإنجاز - المساحة المشجرة خلال موسم 2015-2016 : قيد الإنجاز	
كيفية تخزين البيانات، تحسبا للتدقيق	قسم التشجير يحتفظ بكل المساحات المشجرة حسب الجهات منذ سنة 1949	كيفية تفسير المؤشر
كيفية التفسير	يسمح هذا المؤشر بقياس تطور المساحات المشجرة الناجحة من خلال مختلف التصاميم الحكومية.	

في ارتفاع مع وجود هدف انجاح 360.000 هكتار خلال 10 سنوات المقبلة.	اتجاه التطور المنشود	
تحقيق النتائج يخضع لبعض العوائق كالظروف المناخية (الجفاف...)، مدى انخراط الساكنة، طلبات العروض الغير مثمرة، تأهيل المقاولات الغابوية.....	القيود والانحرافات المعروفة	
نهاية شهر نونبر من السنة N+1	تاريخ تسليم المؤشر	خطة اعداد أو تحسين المؤشر
التفكير جاري لإنشاء نظام معلوماتي متكامل.	خطة تحسين أو اعداد المؤشر	
<p>تحدد نسبة نجاح المساحات المشجرة لموسم التشجير (n/n+1)، بعد مرور الفترة الصيفية وذلك نهاية شهر نونبر من السنة n + 1، على أساس نسبة نجاح لا تقل عن 60% من الشتائل المغروسة وكذا الحصيصة النهائية للتشجير.</p> <p>المساحات الخاصة بتخفيف الغابات الطبيعية عبر البذور أو الشتائل تحت غطاء نباتي كثيف بالغابات الطبيعية لا يتم أخذها بعين الاعتبار، كذلك بالنسبة للمساحات المشجرة في اطار الاعانات العينية.</p>		تعليق

تسمية المؤشر		نسبة إنجاز مخططات تهيئة الغابات
البرنامج		البرنامج: التهيئة والتنمية الغابوية
هدف المندوبية السامية		الهدف : التنمية المستدامة للمجالات الغابوية عبر تعميم مخططات التهيئة
الرمز		1.2 المساحة التي تتوفر على مخطط تهيئة
المسؤول عن المؤشر		مدير التنمية الغابوية (م.ت.غ)
المصلحة المستعملة للمؤشر		قسم التهيئة الغابوية
وصف المؤشر	وحدة القياس	نسبة المساحة (%)
	دورية القياس	سنوي
آخر الأرقام المعروفة		2012 : (99%) 198.000 هكتار 2013 : (113%) 225.000 هكتار 2014 : (130%) 259.000 هكتار
إعداد و جودة المؤشر		البسط : المساحة المهيئة القاسم : المساحة المبرمجة
طريقة تحصيل المعطيات الأساسية		طريقة الحصول على المعطيات المستخدمة في الحساب : إرساليات المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر لوضعية حالة وتقدم الدراسات المتعلقة بتهيئة الغابات على رأس كل ثلاثة أشهر.
المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تحصيل المعطيات الأساسية		قسم التهيئة الغابوية يحصل ويجمع المعطيات حول المساحات المهيأة على مستوى كل جهة
المصلحة المسؤولة عن تجميع المعطيات		مصلحة تهيئة الغابات تجمع المساحات المهيئة و تقوم بحساب المؤشر
المصادقة على المؤشر		مدير التنمية الغابوية (م.ت.غ)

<p>المساحة المبرمجة في 2013 : 200.000 هكتار (A)</p> <p>المساحة المهيئة في عام 2013 : 225.000 هكتار (Z)</p> <p>النسبة : $Z / A = 113 \%$</p> <p>المساحة المبرمجة في عام 2014 : 200.000 هكتار (A)</p> <p>الإنجازات للمساحة المهيئة 2014 : 259.000 هكتار (Z)</p> <p>النسبة : $Z / A = 13 \%$</p> <p>التوقعات في عام 2015 : (120%) من 240.000 هكتار متوقعة</p> <p>التوقعات في عام 2016 : (100%) من 200.000 هكتار متوقعة</p> <p>التوقعات في عام 2017 : (100%) من 200.000 هكتار متوقعة</p>	<p>طريقة الحساب</p>	
<p>قسم التهيئة الغابوية يحتفظ بكل المساحات المهيأة حسب الجهات</p>	<p>كيفية تخزين البيانات، تحسبا للتدقيق</p>	<p>كيفية تفسير المؤشر</p>
<p>يتم تحديد هدف سنوي لتهيئة الغابات. المؤشر يسمح بقياس نسبة إنجاز المساحة التي تتوفر على مخطط التهيئة، كما يسمح أيضا بتحسين برمجة و تخطيط التدخلات الغابوية.</p>	<p>كيفية التفسير</p>	
<p>في ارتفاع لتصل المساحة الاجمالية التي تتوفر على مخططات التهيئة الى 4.800.000 هكتار في افق العشر سنوات المقبلة (2024).</p>	<p>اتجاه التطور المنشود</p>	
<p>هذا المؤشر لا يتوفر على نقاط ضعف معلومة.</p>	<p>محدودية المؤشر</p>	
<p>نهاية شهر دجنبر من كل عام.</p>	<p>تاريخ تسليم المؤشر</p>	<p>خطة بلورة أو تحسين المؤشر</p>
<p>التفكير جاري لإنشاء نظام معلوماتي مندمج.</p>	<p>خطة تحسين أو اعداد المؤشر</p>	
<p>مخططات التهيئة و التدبير يتم تطبيقها على مدة 20 سنة بالمعدل. و تشمل دراسات التهيئة الجديدة وكذا اعادة دراسة التهيئة الغابوية للمخططات التي استوفت مدة تطبيقها.</p> <p>تحقيق الاهداف رهين بقدرة مكاتب الدراسات و امكانية التتبع والتأطير من طرف المصالح الجهوية للدراسات و التهيئة والتخطيط.</p>		<p>تعليق</p>

البطاقة التفصيلية للمؤشر	
اسم المؤشر	تطور المساحات المعالجة ميكانيكيا وبيولوجيا ضد التعرية المائية والريحية للتربة
البرنامج	برنامج 4 : محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة
هدف المندوبية السامية	الهدف الأول : 1.4 : الحفاظ و إعادة تشكيل الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي
الرمز	1-1-4
المسؤول عن المؤشر	مدير محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة
المصلحة المستعملة للمؤشر	قسم المحافظة على المياه و التربة و حماية الغابات مصلحة المحافظة على التربة و تهيئة الأحواض المائية
وصف المؤشر	وحدة القياس
	النسبة المئوية
	دورية القياس
	آخر المعطيات المعروفة
	2011 : 100 % 2012 : 100 % 2013 : 100 % 2014 : 100 %
إعداد و جودة المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية
	البسط : المساحة المعالجة في السنة المقام : المساحة المبرمجة في السنة
	كيفية جمع المعطيات الأساسية
	للحساب: - البوابة الالكترونية المسيرة من طرف مصلحة التتبع والتقييم
	المصلحة أو الهيئة المسؤولة عن جمع المعطيات الأساسية
	مصلحة المحافظة على التربة و تهيئة الأحواض المائية مكلفة بجمع المساحات المعالجة سنويا عن كل جهة.
	المصلحة المسؤولة على خلاصة المعطيات
مصلحة التتبع و التقييم تجمع المساحات المعالجة و تحسب المؤشر	
كيفية قراءة المؤشر	المصادقة على المؤشر
	كيفية الحساب
	مدير محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة
	المساحة المبرمجة في السنة (تدخلات بيولوجية + غرس أشجار مثمرة + تدخلات ميكانيكية) / المساحة المعالجة في السنة (تدخلات بيولوجية + غرس أشجار مثمرة + تدخلات ميكانيكية)
	كيفية المحافظة على المعطيات
توقعا للتدقيق	
كيفية القراءة	
هدف المعالجة محدد سنويا. المؤشر يمكن من قياس نسبة الانجازات و يمكن كذلك من معرفة المساحات المعالجة من التعرية بيولوجيا وميكانيكيا على حد سواء	
اتجاه التطور المرغوب فيه	
في تزايد، في أفق الوصول الى 50.000 هكتار خلال 10 سنوات (البرنامج العشري 2015-2024)	
الحدود والمنحرفات المتوقعة	
تحقيق النتائج مرتبط بالظروف المناخية (الجفاف...)، انخراط الساكنة بالإجراءات المصاحبة المعبنة وكفاءة المقاولات الغابوية....	
تاريخ تحديد المؤشر	
أواخر شهر غشت من كل سنة (N+1)	
مخطط تحسين أو بناء المؤشر	
مخطط تحسين أو بناء المؤشر	
تحسين المؤشر من خلال مراجعة المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية وكذلك من خلال الأبحاث الجارية	
تعليق	لا يأخذ المؤشر بعين الاعتبار جميع العمليات المصاحبة، موازاة مع أشغال معالجة التربة من التعرية المائية والريحية، خاصة توزيع الأفرنة المحسنة، السقي الصغير والمتوسط، وخلايا النحل، تكوين وتنظيم الساكنة.... المساحة المعالجة بيولوجيا تحسب مع الجرد النهائي للتشجير

المساحة المعالجة بالهكتار عبر غرس الأشجار المثمرة يحصل عليها من خلال كمية الأشجار المثمرة الموزعة بما يعادل 100 شجرة في الهكتار

الأشغال المنجزة تمكن من تقدير تأثير المعالجة على كمية التربة المثبتة في العالفة و ما يعادلها من المياه المجمعة في السد على مستوى الساقلة .

البطاقة التفصيلية للمؤشر	
اسم المؤشر	نسبة تطبيق البرامج السنوية لتصاميم التهيئة والتدبير للمناطق المحمية
البرنامج	برنامج: محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة
هدف المندوبية السامية	الهدف: الحفاظ و تامين الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي
الرمز	2.1 نسبة تطبيق البرامج السنوية لتصاميم التهيئة والتدبير للمناطق المحمية
المسؤول عن المؤشر	مدير محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة
المصلحة المستعملة للمؤشر	قسم المنتزهات و المحميات الطبيعية مصلحة تهيئة المنتزهات و المحميات الطبيعية
وصف المؤشر	وحدة القياس النسبة المئوية
	دورية القياس سنوية
	طبيعة المعطيات الأساسية
	البسط : مساحات المناطق المحمية المهيئة المقام : المساحة المتوقع تهيئتها
إعداد وجودة المؤشر	كيفية جمع المعطيات الأساسية
	كيفية الحصول على المعطيات الأساسية : البوابة الالكترونية المسيرة من طرف مصلحة التتبع و التقييم
	المصلحة أو الهيئة المسؤولة عن جمع المعطيات الأساسية
	قسم المنتزهات و المحميات الطبيعية (مصلحة تهيئة المنتزهات و المحميات الطبيعية) مكلف بجمع المعطيات سنويا. المسؤول :
المصلحة المسؤولة على خلاصة المعطيات	مصلحة التتبع و التقييم تجمع المساحات المعالجة و تحسب المؤشر
المصادقة على المؤشر	مدير محاربة التصحر و المحافظة على الطبيعة
كيفية تخزين البيانات، تحسبا للتدقيق	يقوم قسم المنتزهات و المحميات الطبيعية (مصلحة تهيئة المنتزهات و المحميات الطبيعية) بتخزين المعطيات الخاصة بتتبع تطبيق البرامج السنوية لتصاميم التهيئة و التدبير للمناطق المحمية خلال مدة 40 سنة
كيفية قراءة المؤشر	كيفية تحليل المعطيات
	اتجاه التطور المتوقع
	المعوقات
	هدف تهيئة المناطق المحمية محدد سنويا. سوف يمكن المؤشر من قياس نسبة فعالية تطبيق تصاميم التهيئة و التدبير، كما سيتمكن من قياس مدى أهمية المناطق المحمية في المحافظة على الموارد الطبيعية و في التنمية المستدامة باعتماد الموارد المالية المرصودة.
	في تزايد، مع الوصول الى تطبيق جميع الأنشطة المبرمجة في أجل أقصاه 10 سنوات، وهي مدة صلاحية تصاميم التهيئة و التدبير.
مخطط بناء أو تحسين المؤشر	تاريخ تحديد المؤشر
	مخطط تحسين أو تغيير المؤشر
	تحقيق النتائج مرتبط بتوفر الموارد المالية و البشرية المؤهلة اللازمة لتطبيق مخططات التهيئة و التدبير للمناطق المحمية. عند انتهاء السنة المالية و بداية السنة المالية الموالية.
	يعتبر هذا المؤشر ناجعا و دائما بحكم صيرورة مفعوله، حيث أن تصاميم التهيئة و التدبير سوف تعرف مراجعة مستمرة بعد انتهاء صلاحيتها. كما يمكن فيما بعد الالتجاء إلى مؤشرات أخرى عند الاقتضاء.
تعليق	لا تتوفر لحد الآن معطيات خاصة بالسنوات الماضية بحكم أن هذا المؤشر لم يكن يستعمل من ذي قبل في تتبع مقررات تهيئة المناطق المحمية، سوف يتم إرساءه ابتداء من سنة 2015.

البطاقة التفصيلية للمؤشر

تسمية المؤشر		نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية
البرنامج		المساندة والمصالح المتعددة الوظائف
هدف المندوبية السامية		توفير الشروط الملائمة لإنجاز البرامج التقنية
الرمز		1.1 نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية
على المؤشر المسؤول		مديرية الموارد البشرية والشؤون الإدارية.
المصلحة المستخدمة للمؤشر		مصلحة التدبير التوعوي للموظفين والكفاءات
وصف المؤشر		وحدة القياس ، %نسبة مئوية سنوية.
		مدة القياس
		آخر القيم المعروفة (2014) 3.4%
إعداد المؤشر		طبيعة المعطيات الأساسية
		يتعلق الأمر ب"نسبة"، البسيط : عدد الموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية (على الصعيد المركزي والجهوي) المقام : مجموع الموظفين.
		سبل الحصول على المعطيات التي تمكن من احتساب المؤشر: نظام آلي لتدبير الموارد البشرية؛
		طريقة تجميع البيانات الأساسية
		المصالح أو الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية
		مصلحة التدبير التوعوي للموظفين والكفاءات.
		المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات
		قسم الموارد البشرية.
		المصادقة على المؤشر
		عدد الموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية (على الصعيد المركزي والجهوي)
		كيفية الاحتساب
		مجموع الموظفين
		طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق
		معلومات محفوظة في نظام آلي لتدبير الموارد البشرية
أساليب تأويل المؤشر		يشير المؤشر إلى متوسط عدد الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالمقارنة مع العدد الكلي.
		انخفاض
		منحى التغير المنشود
		الحدود ونقاط الضعف المعروفة
		فإن ارتكاز المؤشر إلى نسبة عددية قد ينقص من دلالاته الفعلية في حال تواجد أعداد ذات مؤهلات متواضعة على مستوى الوحدات المكلفة بتدبير الموارد البشرية. كما تجدر الإشارة الى ان تطور المؤشر لا يفيد بالضرورة تزايد عدد الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بقدر ما يعكس تراجع العدد الكلي للعاملين بالقطاع (الإحالة على التقاعد، وفيات،...).
مخطط وضع أو تحسين المؤشر		تاريخ تسليم المؤشر
		مخطط تحسين أو وضع المؤشر
تعليق		على الرغم من أن المندوبية السامية قطاع تقني، فقد قامت بمجهودات كبيرة لبلوغ مهنية عالية وحرفية معترف بها في تدبير الموارد البشرية. والاندماج الناجح لأطرها التقنية لإنجاح ورش الإصلاح الإداري دليل واضح على الاهتمام الذي تعيره لتحسين النجاعة في هذا الشق الأساسي للتدبير، مستفيدة في ذلك من توظيف مهنيين مؤهلين في إدارة الموارد البشرية.

البطاقة التفصيلية للمؤشر

تسمية المؤشر	نسبة نجاعة تدبير المكتبيات
البرنامج	المساندة والمصالح المتعددة الوظائف
هدف المندوبية السامية	حسن تدبير المكتبيات
الرمز	3.2 نسبة نجاعة تدبير المكتبيات
المسؤول على المؤشر	مديرية الموارد البشرية والشؤون الإدارية.
المصلحة المستخدمة للمؤشر	قسم المحاسبة و المعدات.
وصف المؤشر	وحدة القياس
	معدل التكلفة (درهم\منصب)
	مدة القياس
إعداد المؤشر	آخر القيم المعروفة
	10000 درهم\منصب (سنة 2014)
	طبيعة المعطيات الأساسية
إعداد المؤشر	"متوسط التكلفة السنوية لمنصب خاص بالمكتبيات"، البسط : مجموع نفقات المكتبيات. المقام : عدد مناصب المكتبيات.
	طريقة تجميع البيانات الأساسية
	سبل الحصول على المعطيات التي تمكن من احتساب المؤشر: ○ نظام رقمي و التنظيم الوظيفي للمندوبية؛
	المصالح او الهيئات المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية
	قسم المحاسبة و المعدات.
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات
	مصلحة الوسائل العامة و مصلحة الصفقات و المحاسبة.
	المصادقة على المؤشر
	مديرية الموارد البشرية والشؤون الإدارية.
	كيفية الاحتساب
مجموع نفقات المكتبيات (التكلفة)	
المناصب المشكلة في التنظيم الوظيفي للمندوبية.	
أساليب تأويل المؤشر	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق
	أساليب التأويل
	معلومات محفوظة في نظام رقمي.
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	منحى التغير المنشود
	الحدود و نقاط الضعف المعروفة
	يتعلق الأمر بمتوسط التكلفة لمنصب خاص بالمكتبيات. انخفاض.
مخطط وضع أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر
تعليق	نهاية كل سنة.
	مخطة تحسين أو وضع المؤشر
	عقلنة تدبير المكتبيات.
	-تسعى المندوبية السامية للمياه والغابات و محاربة التصحر الى تزويد جميع المناصب بمعدات المكتبيات الضرورية لتحسين جودة الخدمات و الرفع من المردودية.

البطاقة التفصيلية للمؤشر

تسمية المؤشر		نسبة الدعم والخدمات المتعددة الأهداف المخصصة للتكوين المستمر
البرنامج		البرنامج : المساندة والمصالح المتعددة الوظائف
هدف المندوبية السامية		الهدف : خلق ظروف ملائمة لتنفيذ البرامج التقنية
رمز عنوان المؤشر		مؤشر 2.1: نسبة أيام التكوين المخصصة لوظائف الإنتاج
صاحب مؤشر		مديرية الموارد البشرية والشؤون الادارية
المصلحة المستعملة للمؤشر		مصلحة التكوين المستمر
وصف العدد للمؤشر	وحدة القياس	النسبة المئوية
	قياس دورية المؤشر	سنوية
تطوير وجودة المؤشر	آخر القيم المعروفة والهدف	44,5%
	طبيعة المعلومات الرئيسية	البسط: أيام التكوين المخصصة لوظائف الإنتاج القاسم: مجموع أيام التكوين
تطوير وجودة المؤشر	كيفية جمع البيانات الرئيسية	إحصائيات
	المصلحة أو الهيئات المسؤولة عن جمع البيانات الرئيسية	مصلحة التكوين المستمر
	المصلحة المسؤولة عن تحليل البيانات	مصلحة التكوين المستمر
	المصادقة على المؤشر	مديرية الموارد البشرية والشؤون الادارية
	طريقة الحساب	النسبة المئوية لأيام التكوين المخصصة لوظائف الإنتاج مقارنة مع مجموع أيام التكوين
طريقة التفسير المؤشر	طريقة الحفاظ على البيانات من أجل المراقبة والتقييم	الارشيف
	طريقة التفسير	تمثل نسبة ايام التكوين المخصصة لوظائف الإنتاج التي تم انجازها من مجموع أيام التكوين. في ارتفاع
	وجهة التطور المرغوبة الحدودو التحيز اтамعروفة	الميزة انية المخصصة للتكوين المستمر وتطوره يبين جهود المندوبية السامية في رفع الانجازات لدعم الكفاءات ولبناء قدرات موظفيها. أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية للمعنيين ولكن أيضا مستوى تنظيم الدورات وحالة جهاز رصدها والمزيد من القيمة التي تحققت من خلال التكوين المستمر.
خطة بناء أو تحسين المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	شهر دجنبر
	خطة تحسين أو بناء المؤشر	يمكن أن يكون المؤشر أكثر أهمية، بإثرائه من خلال مراعاة عدد الدورات التي أجريت، نوعية التدريب (الإنتاج) والفئات المستهدفة (الإطار، إجازة، والأداء). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يدرج التكوين المستمر في العقد - البرنامج.
تعليق		شرعت المندوبية السامية منذ 2005 في التدبير التوقعي للكفاءات مما مكنها من تحديد احتياجاتها في مجال التكوين المستمر بالاعتماد على أدوات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات، التي تحدد وصفا دقيقا للكفاءات المرغوب فيها